



اللجنة الأولى

الجلسة ١٠

الخميس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سمكولا كونوكا (أوغندا)

الأسى من تلك المأساة، ونلاحظ أن الهجمات أثبتت أن العالم يواجه تهديدا جادا للأمن الدولي من خلال الإرهاب. ونتمنى بإخلاص أن تنشط عزميتنا المشتركة الآن لوقف تلك التهديدات، بما في ذلك التهديدات التي تمثلها أخطار وقوع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية في الأيدي الآتمة: وهم الإرهابيون.

إن أسلحة التدمير الشامل هي تهديد للأمن الإنساني على نطاق العالم إذ أن إمكاناتها للتدمير مروعة إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، تدين ملاوي استحداث تلك الأسلحة ونلاحظ أن الـ ١٣ تدبيرا بشأن نزع السلاح النووي المرفقة بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ٢٠٠٠ لم تنفذه بالكامل معظم الدول الأعضاء. ونتعشم أن تسعى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في اتجاه القضاء التام على ترساناتها النووية.

والمجال الآخر الذي يشغل بال وفدي بصورة كبيرة هو تكاثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستعمالها غير القانوني. ولا تزال ملاوي تعاني من خطر الجريمة والعنف.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البنود ٥٧ و ٥٨ و ٦٠ إلى ٧٣ من جدول الأعمال (تابع)
مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي

السيد لاما (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): أولا، بالنيابة عن وفد ملاوي وبالأصالة عن نفسي، أود أن أشاطر الممثلين الذين تكلموا قبلي تهنئتك، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا للرئيس السابق، السفير أندريه إيردوس ممثل هنغاريا، على عمله خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأن إخلاصك الشخصي لتزع السلاح وعدم الانتشار الحاسمين سيقود نقاشنا لختام ناجح. ويطمئنك وفدي بتعاونه ودعمه الكاملين في المهام المقلبة علينا جميعا.

وإذ نحن نواصل مداولات اللجنة الأولى في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، نذكر حقيقة أننا قبل وقت قصير احتفلنا بالذكرى الحزينة للهجمات الإرهابية المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠١. ونحن نشارك في

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



المؤسسة قانوناً. ولتجار الأسلحة هؤلاء وسماستهم اتصالات قوية سياسياً ومحمية حماية جيدة مما يضخم صعوبة رصد تدفقات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ورصد اتجاهاتها. ولتحقيق هذه الغاية ترحب ملاوي بالتدابير الجماعية التي ينفذها المجتمع الدولي وبالتدابير الأخرى من قبيل: برنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠١؛ وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن تحديد الأسلحة الصغيرة والذخائر والمواد الأخرى المتصلة بها؛ وإعلان باماكو؛ وسائر التدابير المتخذة لمكافحة الجرائم الجنائية بموجب القوانين الوطنية، بغية منع ومكافحة واستئصال التصنيع غير المشروع والتكديس المفرط لهذه الأسلحة الضارة والاتجار بها وحيازتها.

وباعتبار وفدي عضواً في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فإن مما يسره نتائج الاجتماع الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية وتدمير تلك الألغام، المعقود في حزيران/يونيه من هذا العام. ونرحب بأنغولا بوصفها آخر عضو في الجماعة يصدق على الاتفاقية.

وأود في الختام أن أعيد تأكيد التزام بلدي أمام هذه اللجنة باعتبارها المحفل الملائم لإجراء حوار مفتوح ومناقشة عن قضايا نزع السلاح والسعي من أجل الهدف المشترك وهو اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء صون السلم والأمن الدوليين.

السيد مانالو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشرك الآخرين في تهنتكم، سيدي، بانتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. فوفدي يثق في خبرتكم الواسعة التي توجهون بها عملنا في اللجنة نحو خاتمة مثمرة وموفقة في هذه الدورة. ونتعهد لكم ولهيئة مكتبكم بدعم

وتُعزى جميع الأنشطة الإجرامية المحمومة، على سبيل المثال، القتل والسرقة وسرقة السيارات التي ترتكبها العصابات المسلحة، التي تزداد في البلد، إلى التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإمدادها وتكديسها. ومن ثم تتطلع ملاوي بشغف لاعتماد مجموعة شاملة من التدابير البعيدة المدى التي ستؤدي إلى نظام عالمي لا يشمل بتاتا، التجارة غير المشروعة بتلك الأسلحة الخطيرة. وبالإضافة إلى ذلك، إن الالتزام بهذا المسعى له أقصى الأهمية لأن ملاوي تعتقد أنه لا يمكن تحقيق استقرار سياسي واجتماعي دائم أو تنمية اقتصادية ذات معنى في المناطق والبلدان الأكثر تأثراً بخطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما لم تستأصل تلك الأسلحة. ومن الضروري للحملة ضد خطر الأسلحة الصغيرة الانخراط النشط لكل دولة عضو على الصعيد الإقليمي والقارية والتنظيمية الدولية، كذلك لا بد أن يجري هذا في تعاون وثيق مع المجتمع المدني وغيره من الجهات المستفيدة على جميع الصعد. وفي هذا الصدد، تقع على جميع البلدان مسؤولية كبيرة نحو بعضها بعضاً للنجاح في هذا المسعى. وبالتأكيد نحتاج للعمل في انسجام لحل هذه المشكلة.

يشهد عالم اليوم، والذعر يملؤه، المدى الذي بلغه الإمداد غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وانتشارها غير المقيد مما يؤجج ويطيل أمد الصراعات الداخلية والحروب الأهلية التي يدمرها غسل الأموال العائدة من الاتجار غير المشروع على يد شبكات الإجرام الدولية. فاتحادات المجرمين تلك تغتنم الفرص لاستغلال الخلل الظاهر في النظام العالمي نتيجة تزايد إلغاء القوانين وتحرير التجارة وتسهيل الحركة والتجارة عبر الحدود. فهي تهزأ صراحة وعن وعي بالقوانين وتتحايل على القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية ومن ثم تصعب على الحكومات السيطرة عليها داخل حدود القوانين الوطنية ونظم إنفاذ القوانين

وتعاون وفدنا الكاملين. وأغتنم هذه المناسبة أيضا للإعراب عن الشكر لوكيل الأمين العام، دانابالا، وزملائه في إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، على جهودهم في السير قدما بقضية نزع السلاح. وقد زدنا بيان وكيل الأمين العام، دانابالا، بنظرة شاملة ومستكملة إلى موقفنا من قضايا نزع السلاح في هذا الوقت. كذلك يؤيد وفدي بيان ميانمار في وقت سابق، نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ثم نرحب بأخر أعضاء الأمم المتحدة، تيمور - ليشتي وسويسرا.

إن التطورات الأخيرة في قضايا انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح تعطي صورة مختلطة. ويشير وفدي في هذا الصدد إلى التطورات المبشرة الأخيرة ومنها، أولا، توقيع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية، التي تخفض بقدر كبير الأسلحة النووية الاستراتيجية لدى البلدين؛ وثانيا، قرار كوبا الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)؛ وثالثا، استمرار زيادة عدد الموقعين والمصدقين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ورابعا، اتفاق دول آسيا الوسطى على إبرام معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. ويرى بلدي في هذا السياق أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ليس أداة لعدم انتشار الأسلحة النووية فحسب بل وإسهام كبير في نزع الأسلحة النووية. فنحن في منطقتنا بالذات نأمل في أن تؤدي المفاوضات المثمرة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، إلى التنفيذ الكامل للمنطقة في المستقبل القريب.

ونحن من ناحية أخرى ننظر بقلق إلى عدم إحراز تقدم في الساحة المتعددة الأطراف لترع الأسلحة النووية وعدم انتشارها. ونشارك في الإعراب عن خيبة الأمل إزاء أحداث من قبيل: أولا، فشل مؤتمر نزع السلاح في الاتفاق على برنامج عمله في السنوات الست الماضية، وتوقف المفاوضات بشأن قضايا نزع السلاح الهامة ومنها معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وثانيا، أسفنا للفشل في إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية رغم استمرار زيادة عدد الموقعين والمصدقين عليها. ونشاط في هذا الصدد مطالبة الدول، وخاصة التي لا بد من تصديقها لبدء نفاذ المعاهدة والتي لم تصدق لآن، بأن توقع وتصدق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وثالثا، صعوبة السير قدما في نزع الأسلحة النووية في إطار عملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبار ذلك التزاما جماعيا لا رجعة فيه من الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على الترسانات النووية بصورة شفافة ومسؤولة. ويمكن التحقق منها، وكان يرجى من الخير الكثير قبل عامين بعد المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠٠٠، وهو ما لم يتحقق بقدر كبير. ثم إن القضاء المبرم والكامل على الأسلحة النووية لا يمكن أن يتحقق إلا بتقيد عالمي بالمعاهدة وتنفيذها. وأخيرا، فعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح، والتي طال انتظارها، سبب آخر يدعو للقلق. وقد تم الكثير في هذا الصدد على مر السنين في هذه اللجنة وفي هيئة نزع السلاح، بالنسبة لجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة وأهدافها. فلنواصل البناء على ذلك ولنراع الأحداث السريعة التطور في مجال السلم والأمن الدوليين.

ونشير إلى بيانكم، سيادة الرئيس، بشأن "برنامج العمل غير المكتمل للقضاء على الأسلحة البيولوجية والكيميائية" (A/C.1/59/PV.2، الصفحة الثالثة)، ونؤيد المطالبة بالامتثال لمتطلباته بالنسبة للتدمير المتحقق منه لمخزونات الأسلحة، بغية كفاءة القضاء على تلك الأسلحة.

وفي هذا الصدد، استضافت الفلبين في تموز/يوليه ٢٠٠٢ حلقة دراسية إقليمية معنية بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة، وشاركت كندا في رعايتها، وشارك فيها ممثلون من ثمانية بلدان أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والصين واليابان وجمهورية كوريا وأستراليا. وشارك فيها أيضا مراقبون من بعض بلدان الاتحاد الأوروبي ومن الولايات المتحدة. وأثريت مناقشات الحلقة كثيرا بمشاركة ممثلين من المجتمع المدني وصناعة الأسلحة، الذين دعاهم بلدي، بوصفه المضيف. وتقر الفلبين بأن الأحوال والظروف تتباين في كل منطقة، وأن هناك تحديات خاصة من الأفضل التصدي لها بنهج إقليمية. وتضمن تقرير الرئيسين المشاركين عن الحلقة الدراسية مبادئ لاستحداث ترتيب إقليمي للتصدي لمشاكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأوصى التقرير أيضا بحوالي ٣٢ إجراء عمليا اقترح عرضها على رابطة أمم جنوب شرق آسيا كي تنظر فيها، لبحث إمكانية وضع ترتيب إقليمي. ونحن نتطلع إلى مشاطرة نتيجة هذه الحلقة الدراسية العام المقبل خلال الاجتماع الذي انعقد مرة كل سنتين للنظر في التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وبالتزامن مع انعقاد الحلقة، أقيم احتفال رمزي بتدمير الأسلحة ليتوافق مع الذكرى السنوية الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١. وتم خلال الاحتفال تدمير أكثر من ١٠٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المصادرة والمضبوطة والفائضة.

ونلاحظ أهمية مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بوصفه محفلا لبحث أهداف نزع السلاح المشتركة في منطقتنا. لذلك ينبغي أن تستمر عمليات المركز، وأغتنم هذه الفرصة لأشكر مديره على مشاركته وإسهامه في النتيجة ذات المغزى للحلقة الدراسية الإقليمية التي استضافها بلدي. بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

كذلك يستحث بلدي العضوية العالمية في اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

إن هذا الواقع المخيب للرجاء، والمثبط فيما يبدو، ينبغي أن يكون تحديا لعملنا في اللجنة. فأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تزيد من الإلحاح على تنفيذ كثير من التدابير العملية المحددة في مشاريع القوانين المعروضة في هذه الدورة. والتأخير في إحراز تقدم ملموس صوب القضاء على الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل التي يشار إليها باعتبارها أزمة في دبلوماسية نزع السلاح المتعدد الأطراف، يتطلب الآن أولوية الاهتمام في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فالأعمال الإرهابية، وخاصة التي تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل، تهدد السلم والأمن الدوليين. وسياسات مكافحة الإرهاب تؤثر كذلك في السلم والأمن الدوليين. ويرى وفدي أن من المحتم، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن تعزز المفاوضات في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف، ردا على التهديدات التي يثيرها الإرهاب العالمي.

في الوقت الذي نحاول فيه تجاوز العقبات التي نواجهها في تنفيذ أغلب اتفاقات نزع السلاح الدولية، أن الأوان لأن نذكر أنفسنا بهدفنا المشترك، ألا وهو جعل العالم مكانا أكثر أمانا في الحاضر والمستقبل من خلال القضاء على هذه الأسلحة المدمرة. ولعل التركيز على الهدف المشترك يقلص الاختلافات في النهج.

وبنفس القدر، يتعرض السلم والأمن الدوليان لتهديد الأسلحة الصغيرة - الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية. والاعتراف بالعواقب الأمنية والإنسانية والإنمائية المترتبة على انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استعمالها، الذي أفضى إلى اعتماد برنامج العمل في مؤتمر الأمم المتحدة في العام الماضي، يعتبر اليوم خطوة هامة في الاتجاه الصحيح في مجال نزع السلاح.

الشامل كي تدرس المشاكل المتعلقة بإنتاج وتكديس وانتشار هذه الأسلحة واستخدام الإرهابيين لها. وفي شراكة وثيقة مع لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، يمكن أن تعالج اللجنة قضية التصدي للتهديدات الإرهابية. ويتعين عليّ هنا التأكيد على قيمة توصيات الفريق العامل المعني بالسياسات المتعلقة بالأمم المتحدة والإرهاب، بشأن إنشاء آلية تتبع إدارة شؤون نزع السلاح للاستفادة من موارد الأمم المتحدة الحالية وقواعد بياناتها المتخصصة، ومن المعلومات الواردة من الدول الأعضاء لمساعدة لجنة مكافحة الإرهاب من خلال تزويدها بالتحليل والنصح بشأن التعاون الملائم بين مجلس الأمن والوكالات التنفيذية ذات الصلة، ردا على التهديدات الإرهابية. وبالمثل، نرحب بالتوصية الداعية إلى تعزيز قدرات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تحديد التهديدات الإرهابية والتصدي لها.

ونلاحظ بارتياح التطورات الإيجابية العديدة التي تسهم في توطيد السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نشيد بقرارات تركمانستان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان بإعلان آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونحن واثقون بأن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية الهجومية - معاهدة موسكو - المبرمة بين الولايات المتحدة وروسيا لخفض أسلحتيها النووية الاستراتيجية المنشورة، تمثل عنصرا هاما في منظومة الأمن العالمي الجديدة، وتوفر أساسا لتنفيذ الالتزامات المشتركة كما ترد في الإعلان المشترك للولايات المتحدة وروسيا بشأن إقامة علاقة استراتيجية جديدة.

وفي معرض كلامي عن نزع السلاح والأمن، سأحاطر مرة أخرى باسترعاء الانتباه إلى الانفصاليين والمتطرفين العدوانيين بوصفهم تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. إن تقشي مناطق "النقاط البيضاء" - أي مناطق الصراع الخارجة عن نطاق سلطة النظام القانوني الوطني

أخيرا، يود وفدي أن يشيد باهتمام المجتمع المدني وجهوده للإسهام في النقاش المعني بقضايا نزع السلاح، وأن يشجعها. إن اهتمام المجتمع المدني بالحفاظ على عالمنا آمنة من خلال نزع السلاح هو نفس اهتمامنا. كما أن أفكاره غير المحدودة تثري المناقشات في محفل نزع السلاح.

السيد أداميا (جورجيا) (تكلم بالانكليزية): حيث

أن هذه هي المرة الأولى التي أدلي فيها ببيان أمام اللجنة، فأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وسائر أعضاء المكتب، على انتخابكم. ويثق وفدي بأنه يمكننا في ظل قيادتكم البارعة أن نحقق بنجاح كل الأهداف المحددة لأعمال اللجنة.

طرأت على ساحة الأمن العالمي في العقد الماضي تغيرات جذرية. وحوّل المستوى غير المسبوق من الترابط والعولمة معنى السلم والأمن الدوليين نفسه ليشمل العلاقات فيما بين الدول والمجتمعات والأمن البشري. وتزايد النداءات الموجهة إلى منظومة الأمن الدولي الجديدة كي تتصدى لتحديات انتشار الأسلحة وتهريب المخدرات، التي أصبحت هذه الأيام ترتبط ارتباطا لا تنقسم عراه بالانفصاليين المتطرفين والعدوانيين لإدامة الصراع والعنف والإرهاب.

وفي هذا الصدد، تؤيد جورجيا التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والذي يشمل طائفة عريضة من التدابير لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. وعلاوة على ذلك، يجب عند التعامل مع مشكلة الأسلحة غير المشروعة أن نستفيد من الصكوك القانونية المتفق عليها من قبل، وخاصة بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها والاتجار بها بصورة غير مشروعة. ونرحب أيضا باقتراح وكيل الأمين العام، السيد دانابالا، بإنشاء لجنة دولية لأسلحة الدمار

النوية وغيرها من المواد الخطرة، ولكن من ناحية أخرى تتعمد روسيا تهيئة الظروف التي تحبذ وجود تلك الأخطار.

ومن شأن الأوضاع في جيوب عدم الاستقرار هذه أن تشكل أيضا تهديدات بالإرهاب النووي. ومعهد الفيزياء والتكنولوجيا في سوخومي، في أبخازيا، جورجيا، هو شاغلنا الرئيسي؛ حيث أن تخزين المواد المشعة، وفقا لتقييم أجرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يتم في ظروف بائسة. وفي مناسبة واحدة على الأقل، كان من الممكن أن يقع اليورانيوم الذي اختفى من المعهد في أيدي الإرهابيين. ولا يزال المعهد تحت السيطرة الفعلية للسلطات الروسية التي ما زالت تصر، رغم كل الصعاب، على إقامة مخزن للنفايات النووية في تلك المنطقة الانفصالية التي ينعدم فيها القانون والنظام. ولا يمكن التكهن بما يحدث فيها، مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من عواقب. وتجدد الإشارة إلى أنه لا يمكن استبعاد تهريب المواد المشعة من خلال نفس المناطق النفاذة في أبخازيا وتشخينفالي على الحدود بين جورجيا وروسيا.

وفي إطار المشكلة الكبرى، أود أن أشير إلى أنه منذ عام ١٩٩٥، تم العثور على أكثر من ١٩٧ مصدرا للإشعاع في جورجيا ولم يعرف ما آل إليه مصيرها، بعد أن تركها الجيش الروسي عمدا - ومنها اليورانيوم والاسترنتيوم و السيزيوم وغيرها من المصادر؛ وأن عدد الوفيات بين ضحايا الإشعاع في ازدياد، ناهيك عن الخطر الذي يتعرض له السكان في جورجيا يوميا وهم لا يشعرون.

وعموما، فإن الحالة في أبخازيا تنطوي على أبعاد خطيرة فيما يتعلق بالأمن ونزع السلاح، وذلك نتيجة للوجود غير القانوني للقاعدة العسكرية الروسية في

والدول - أوصلنا إلى شفا تفتيت النظام الدول، بكل ما يترتب على ذلك من عواقب، مثل انتشار العنف، والاتجار بالمخدرات، وإقامة ملاذات يترعرع فيها الإرهاب. والسؤال هو ما إذا كنا سنقرر مرة أخرى الفرار من هذا الخطر وإبعاد أنفسنا عنه لمجرد اتباع أنماط مقررّة. ورغم أنه لا يوجد شعور بذلك الخطر في هذه القاعة فإن مجتمعات عديدة تشعر به في شتى أنحاء العالم. لذلك، أحشى أننا لم نعد نملك ترف البقاء بلا اكتراث. وعلينا أن نستجيب. وأؤكد للجنة أن جوهر مشكلة هذه "النقاط البيضاء" لا يمكن في الطبيعة المتأصلة في بعض الناس النازعة نحو اللجوء إلى العنف أو التجاوب مع التطرف والإرهاب؛ بل يكمن في حرق الالتزامات والمصالح الوطنية والعقلية غير واضحة المعالم التي خلفتها حقبة الحرب الباردة.

ينطبق كل ما قلته على منطقتين انفصاليتين في بلدي، أبخازيا وجنوب أوسيتيا السابقة. فقد تحولت هاتان المنطقتان بالفعل إلى جيوب للتحكم العرقي والإرهاب، اقترانا بعملية عسكرية متزايدة العدوانية. ونتيجة لذلك، تكدست كمية ضخمة من الأسلحة والألغام والذخيرة في هذين الإقليمين. وقبل ثلاثة أيام فقط، استلم النظام الانفصالي في جنوب أوسيتيا شحنة إضافية من روسيا عبر نقطة التفتيش الحدودية التي يسيطر عليها حرس الحدود الروسي وحدهم. ولا بد من أن أضيف أن هذه الأنواع من الشحنات لم تتوقف إطلاقا عن عبور الحدود الروسية - الجورجية إلى داخل أبخازيا أيضا. وهذه الشحنات، التي تُسمى من وجهة النظر الروسية معونة إنسانية، هي في الحقيقة حالة واضحة للانتشار غير المكبوح للأسلحة النارية والذخيرة. وهذه الأعمال تمثل حالات واضحة من التناقض بين الأهداف المعلنة والوسائل المستخدمة. فمن ناحية، لدينا التزام من روسيا بمنع تهريب الأسلحة غير المشروعة وانتشار المواد

الحملة المحمومة التي تشنها وسائل الإعلام الروسية بشكل لم يسبق له مثيل، تستهدف تصوير جورجيا في صورة العدو. وهذه الدعاية الشريرة، التي ترعاها الحكومة الروسية، تثير الانزعاج وخصوصا في القرن الحادي والعشرين.

غير أنه لا يزال هناك بصيص من الأمل. فخلال اجتماع رئيسي جورجيا وروسيا قبل أيام قلائل، تم التوصل إلى تفاهم بشأن الحاجة إلى تطبيع العلاقات بين البلدين، وبخاصة مواصلة المفاوضات بشأن اتفاق شامل بين جورجيا وروسيا، وإزالة القواعد العسكرية الروسية. وتم الاتفاق أيضا على الدوريات المشتركة على الحدود، وعلى تعيين مبعوثين خاصين لتيسير الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب. وإذا قلت ذلك، فلن أجازف بالإفراط في التفاؤل لأن انتهاك المجال الجوي لبلدي ما زال مستمرا حتى هذه اللحظة. ولا تزال التهديدات توجه في موسكو ضد جورجيا من حين إلى آخر. والأهم من ذلك، أن دعم الانفصاليين في جورجيا لا يزال التزاما ثابتا لروسيا.

ورغم كل الجهود التي يبذلها أعضاء هذه اللجنة والمجتمع الدولي بأسره، فإن انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة، والترعة الانفصالية العدوانية والتطرف سيمثل تحديا أمنيا. بمعنى الكلمة في هذا القرن الجديد. ولا تقتصر مشكلة الانتشار على الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية. فعمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة تمثل مشكلة كبيرة أيضا. ورشما تصبح كل دولة مسؤولة عن أفعالها، سنظل نواجه نفس التحديات الجسيمة التي نواجهها اليوم. وعندئذ، فقط، سننجح في صون السلم والأمن العالمين.

غوداوتا. فعلاوة على اشتراكها المباشر في الصراع في أبخازيا كانت تقدم الأسلحة إلى النظام الانفصالي. وفي مقر تلك القاعدة، كان يجري تدريب عدد من الإرهابيين الشيشان ما داموا يقاتلون ضد جورجيا. وكان من بينهم شامل باسايف المعروف الآن بسوء السمعة. ويقال إن الخدمات الخاصة الروسية لا تزال تحتفظ بمعسكرات تدريب الإرهابيين في أبخازيا. ويشكل تشغيل قاعدة غوداوتا بصورة غير قانونية في حد ذاته مثلا صارخا على انتقائية روسيا في احترام الالتزامات في مجال نزع السلاح. ومن المفارقات، أن روسيا لم تكثف بالانتهاك الصارخ لاتفاق اسطنبول لعام ١٩٩٩ بشأن سحب القواعد العسكرية الروسية في إطار معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، بل إنها تطالب الآن بـ ١١ عاما لسحب ٣٠٠٠ جندي من جورجيا. بل إنها أعلنت إغلاق قاعدة غوداوتا؛ ومع ذلك، فإنها لم تستجب لكل طلبات التحقق الدولي.

والنتيجة هي أننا أمام وضع فريد تتجسد فيه روسيا في عدة صور - روسيا التي تحمي الانفصاليين وتمدهم بالأسلحة، والميسر الوحيد لعملية السلام، والقائم بحفظ السلام في المنطقة التي منح غالبية سكانها الجنسية الروسية. وماذا بعد؟ يؤسفني أن أقول إنه لا يزال هناك الكثير.

يكفي أن أقول إنه خلال السنوات الثلاث الماضية، ومنذ استئناف الحرب في شيشنيا، انتهكت القوات الجوية الروسية المجال الجوي لجورجيا ١١٥ مرة، وأسفر ١٨ حادثا من هذه الحوادث عن عمليات قصف، مما أدى إلى وفاة أحد المدنيين ووقوع إصابات عديدة. وبعد أن صدّرت روسيا المقاتلين الشيشان إلى جورجيا، ها هي الآن توجه لنا الاتهامات بدعم الإرهاب، ولا تكف هم تهديدنا بالعدوان. وفضلا عن ذلك، فإن

الجهات الفاعلة من الدول فحسب، بل ومن الجهات الفاعلة من غير الدول مثل الإرهابيين المتطرفين. لذا، فإن المهام الماثلة أمامنا حسيمة وصعبة.

وفي إطار الصورة القائمة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح بوجه عام، هناك بصيص أمل وإن كان ضئيلا. وتمثل إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية أحد المجالات التي تشهد تطورات إيجابية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين بلدان المنطقة المعنية، يمثل إجراء ناجعا للحد جغرافيا من انتشار الأسلحة النووية، ويسهم في تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. كما أنه يسهم في تعزيز الأمن الإقليمي وصون السلم والاستقرار الدوليين. وعليه، فإننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا على مستوى الخبراء بين أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان بشأن نص معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وستكون المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا هي المنطقة الخامسة الخالية من الأسلحة النووية التي تقام في المناطق المأهولة من العالم، والمنطقة الأولى من نوعها في نصف الكرة الشمالي. ومن شأن هذا الإنجاز التاريخي، عندما يتحقق، أن يشكل إسهاما كبيرا في قضية عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

ونود أيضا أن نعرب عن بالغ تقديرنا ودعمنا لتوطيد مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وبالبيان المشترك الصادر عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن تزويدها بضمانات أمنية.

السيد ثان (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، بالنيابة عن وفد ميانمار، يسرني أن أتقدم إليكم بالتهنئة الحارة على انتخابكم بالإجماع رئيسا للجنة الأولى في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وأتعهد لكم بكامل تعاون وفدي من أجل النهوض بعمل اللجنة تحت قيادتكم الحكيمة. ونتوجه بالتحية أيضا إلى أعضاء هيئة المكتب الآخرين. ونحیی كذلك السيد أندريه إيردوس، ممثل هنغاريا، على إسهاماته الهامة في أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

ويسعدنا أن نرحب بممثلي سويسرا وتيمور - ليشتي، اللذين انضم بلدهما إلى الأمم المتحدة من فورهما.

تتعقد هذه الدورة للجنة الأولى في ظل توجهات مزعجة، وتعاضم إلحاحية وأهمية تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وهذا وقت صعب غير مؤات لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. فالمذاهب الاستراتيجية الجديدة التي تنادي بالضربات الاستباقية والبدء باستخدام الأسلحة النووية، إلى جانب التزعة الانفرادية، وانعدام الإرادة السياسية وانعدام الرؤية لتعزيز الأمن المشترك للدول كافة، كلها عوامل تنطوي على آثار سلبية وتقوض تعددية الأطراف في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومع ذلك، فإن الصورة السلبية الراهنة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح لا تعني أن أهمية تحديد الأسلحة ونزع السلاح تتضاءل. بل على النقيض من ذلك، أصبحت إلحاحية قضية تحديد الأسلحة ونزع السلاح وأهميتها أكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى. فمعدلات انتشار أسلحة الدمار الشامل تتزايد. كما أن احتمالات الهجوم بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، أصبحت الآن تمثل خطرا واضحا وماثلا أمامنا في عالم اليوم. ولا تأتي تلك التهديدات من جانب

مديرها العام الجديد السيد روغليو بفيرتر. ويجدوننا الأمل في أن تتمكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وزيادة تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والدول الموقعة.

غير أننا نلاحظ مع الأسف، أن المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، المعقود في جنيف، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، اختتم أعماله دون التوصل إلى أية نتائج ملموسة. ويجدوننا الأمل في أن يتمكن المؤتمر الاستعراضي المستأنف الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر من هذه السنة من التوصل إلى اتفاق بشأن أعمال المتابعة الموضوعية، وتعزيز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

لقد تركت الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ علامة لا يمكن محوها من ذاكرتنا. وما زلنا نشعر حتى الآن بالاستفظاع الأخلاقي والصدمة النفسية بسبب تلك الأحداث المأساوية. لقد كانت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حدا فاصلا من نواح عديدة. وكان لها أيضا آثار هائلة على تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وبوسعنا، بل ينبغي لنا، أن نستخلص من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ دروسا كثيرة. وأحد الدروس التي تبرز هنا هو أن الإرهاب مشكلة عالمية تتطلب استجابة عالمية تعددية الأطراف تمثل إحدى الضرورات الحتمية في عالم اليوم. والردع النووي لا يساعد في مكافحة هذه التهديدات. فالتهديدات الأمنية في الوقت الحاضر تختلف عن التهديدات الأمنية في القرن العشرين. ومشاكل الأمن في الوقت الحاضر لها أبعاد نووية فضلا عن الأبعاد غير النووية. والإرهاب مشكلة متعددة الأوجه تتطلب استجابة متعددة الأوجه. وفي هذا السياق، فإننا في ميانمار نعارض الإرهاب بجميع مظاهره، ونبذل قصارى جهدنا لمكافحة هذه النكبة المروعة.

ونعلق أهمية كبيرة على تحقيق عالمية العضوية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك فإننا نرحب بالقرار الذي اتخذته كوبا مؤخرا بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. الأمر الذي يشكل خطوة هامة نحو هدفنا المنشود وهو تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونخطط علما مع التقدير بتوقيع الولايات المتحدة وروسيا على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية - معاهدة موسكو - كخطوة هامة نحو تخفيض أسلحتهم النووية الاستراتيجية المنشورة، شريطة أن تنفذ هذه التخفيضات وفقا لمعايير عدم التراجع والقدرة على التحقق والشفافية.

وبينما نعلق أهمية كبيرة على قضية أسلحة الدمار الشامل، فإننا لا نقلل من أهمية مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تؤدي كل سنة إلى قتل عدد يقدر بنصف مليون نسمة وتشويه عدد أكبر من الأشخاص في كل أرجاء العالم. ولقد اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، برنامج عمل. ويجدوننا الأمل في أن يتمكن أول اجتماع من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين، والذي سيعقد في السنة القادمة، من توليد الزخم الذي تمس الحاجة إليه لدفع العمل لمتابعة هذا البرنامج. ونعبر عن تفضيلنا لعقد هذا الاجتماع في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٣، بغية إتاحة الفرصة لمشاركة أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء.

ونخطط علما مع الارتياح بأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تغلبت على الصعوبات التي صادفتها، وأنها في الوقت الحاضر تباشر أنشطتها بزخم متجدد تحت قيادة

يجتمع مؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن نسأل الآن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا المجال ما إذا كان قد تم الوفاء بالالتزام بأن نواصل بحسن نية ونحتتم المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي - أي، القضاء التام على الأسلحة النووية. والإجابة عن هذا السؤال هي بالتأكيد بالنفي. ولذلك يتعين على جميع الدول الأطراف أن تكفل التعجيل باتخاذ خطوات عملية لتنفيذ ذلك الالتزام بغية تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي.

ومنذ فجر العصر النووي، أي قبل ما يقرب من ستة عقود مضت، وسيف داموقليس النووي مسلط على رقاب البشر. وفي الوقت الحاضر، ومع إدخال مذاهب وسياسات استراتيجية جديدة تتوخى الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية، زاد تهديد هذا السيف وأصبح خطرا واضحا ومائلا في الوقت الحاضر. ذلك أن التهديد باستخدام الأسلحة النووية، الذي كان موجودا دائما كاحتمال بعيد وضعيف منذ ظهور تلك الأسلحة، يحتل الآن مكان الصدارة. وهذا التهديد ينظر إلينا الآن نظرة محدقة. والمهمة الصحيحة للأسلحة النووية هي منع الحرب النووية لا إشعال حرب نووية. ولكل هذه الأسباب نحث جميع الدول، على أن تمتنع وفقا لميثاق الأمم المتحدة، عن استخدام الأسلحة النووية في تسوية منازعاتها في العلاقات الدولية. وريثما يتحقق القضاء التام على الأسلحة النووية، يتمثل مسار العمل المعقول أو السياسة المعقولة، في الاتفاق على التزام بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية، وعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية.

وتلتزم جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزاما صارما بتزع السلاح النووي. وفي الواقع، تنص الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على التزام قاطع

وفي عصر العولمة هذا لا تكاد توجد أي قضية دولية يمكن أن تحلها دولة بمفردها. فالمشاكل العالمية تتطلب إجراءات عالمية. وهكذا أصبحت تعددية الأطراف ضرورة حتمية في عالم اليوم. ولا تتجلى هذه الضرورة الحتمية مثلما تتجلى في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولذلك فإننا نرحب بمشروع القرار الجديد الذي قدمته حركة عدم الانحياز، المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار" (A/C.1/57/L.10)، ونؤيد بالكامل مشروع القرار هذا، المناسب من حيث توقيتته وصلته بالموضوع وتصديه لقضية ملحة من قضايا الساعة.

وفي معرض الكلام عن تعددية الأطراف أود أن أقول إننا نشعر بخيبة الأمل بسبب استمرار حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح. لقد أصيب هذا المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف، الذي يتصدى لقضايا نزع السلاح، بالشلل طوال السنوات الأربع الماضية. ونحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تتحلى بأكبر قدر من المرونة كي يتسنى للمؤتمر الخروج من المأزق الراهن، والاتفاق على برنامج العمل، والبدء في أعماله الموضوعية مع بداية دورته لعام ٢٠٠٣.

وفي ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ أكدت محكمة العدل الدولية، من جديد في فتواها بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، بقرار توصل إليه كل قضاة المحكمة بالإجماع، بأن ثمة التزاما يقع على عاتق جميع الدول بأن تواصل بحسن نية ونحتتم المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ومنذ ذلك الحين، انقضت فترة زمنية فاصلة تزيد على ست سنوات. وواقع الأمر هو أنه، في ضوء القرار الذي اعتمده الجمعية العامة في عام ١٩٩٤ (القرار ٤٩/٧٥ كـ) والذي تلمس فيه فتوى من المحكمة بشأن تلك المسألة، ستكون قد انقضت فترة تزيد على العقد حينما

أقرب وقت ممكن إلى ذلك البروتوكول. ونرحب بما أعلنته الصين عن استعدادها للانضمام إلى ذلك البروتوكول. ونكرر التأكيد على دعوتنا إلى الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية لكي تنضم إلى البروتوكول المشار إليه بأسرع ما يمكن.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن تقديرنا العميق للمركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ للعمل الجدير بالثناء الذي ما فتئ ذلك المركز يضطلع به في النهوض بالحوار الإقليمي بشأن قضايا نزع السلاح الإقليمية والدولية. ونرى أنه يجب زيادة توسيع نطاق أنشطة ذلك المركز وتعزيزها، وأن توفر للمركز الموارد اللازمة لكي يضطلع بأنشطته بشكل فعال.

إن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨ تبين بوضوح في الفقرة ٤٥ من وثيقتها الختامية أن ضرورة إيلاء الأولوية للأسلحة النووية في مفاوضات نزع السلاح. وفي عام ٢٠٠٠ قررت جمعية الألفية في الفقرة ٩ من إعلان الألفية السعي بشدة إلى القضاء على أسلحة التدمير الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. وازدادت الأهمية التي أوليت لمسألة نزع السلاح النووي في عام ٢٠٠٢ في ضوء التطورات الأخيرة. ولهذا الأسباب، يرى وفد بلادي أنه على الرغم من أن مسائل نزع السلاح الأخرى لها مطلبها المشروع من اهتمام المجتمع الدولي، لا تزال مسألة نزع السلاح النووي تحظى بالأولوية القصوى في جدول أعمال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وبغية إظهار ما يوليه المجتمع الدولي من أولوية وأهمية لهذا الموضوع، فإن وفد بلادي سيقدم مشروع قراره التقليدي بشأن نزع السلاح النووي، وهو يحظى بتأييد على نطاق واسع من كل مقدميه الآخرين. إننا نتكاتف مع الدول الأخرى التي تتبنى نفس أفكارنا وأفكار المجتمع الدولي في مساعينا الدولية من أجل نزع السلاح النووي.

لا لبس فيه من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية بإنجاز القضاء التام على ترساناتها النووية بما يؤدي إلى نزع السلاح النووي. ويلزم إظهار الإرادة على تنفيذ هذا الالتزام الذي لا لبس فيه، من خلال التنفيذ التام للخطوات العملية الـ ١٣. والخطوات التدريجية والمنتظمة لتفكيك الأسلحة النووية وإزالتها، وعدم الرجوع عن تدابير تخفيض الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وزيادة تخفيض الحالة التشغيلية للأسلحة النووية، وتقليص دور الأسلحة النووية، والمساءلة، والتحقق يتعين أن تكون جميعا جزءا لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. إن الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ الذي عقدته في نيويورك في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢ يمثل بداية طيبة إلى حد ما. ومن الضروري أن تكون هناك متابعة جيدة في الاجتماع الثاني الذي ستعقده اللجنة التحضيرية في جنيف في نيسان/أبريل المقبل. وينبغي لنا ألا ندخر جهدا في سبيل ضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ وجعله يحقق نتائج ملموسة من ناحية تنفيذ التزامات الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، وفي المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٠ وكذلك من ناحية الاستفادة المثلى من عملية الاستعراض المعززة.

لقد نجحت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ومع ذلك فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تنضم حتى الآن إلى بروتوكول معاهدة بانكوك. ولكي تعمل منطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية بكامل طاقتها وبشكل فعال، من الضروري أن تنضم تلك الدول في

وعلى نقيض ذلك النهج، أود أن أعنتم هذه الفرصة لكي أشدد على تصميم إسرائيل على أن تحقق رؤية للسلام والاستقرار في منطقتنا من خلال الوسائل السلمية والدبلوماسية. وفي مواجهة هذه المشاكل الأمنية المتعددة الأوجه، أحسب أن هناك بلدانا ليست قليلة العدد قد تخلت منذ وقت طويل عن أي أمل في السلام. إن طباعنا الوطنية تنطلق من استلهم الأمل، وسنواصل استكشاف كل سبيل ممكن في سعينا إلى تحقيق سلام إقليمي أوسع نطاقا.

ولا تزال إسرائيل تعتبر السياق الإقليمي الإطار الأولي والأساسي للمضي قدما في تدابير تحديد الأسلحة التي تتوخى تحقيق سلام شامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط. وفي السنوات الأخيرة، سعت إسرائيل إلى إرساء أسس قوية للسلام والاستقرار في منطقتنا تقوم على أساس مصالح تاريخية تركز على أفكار الحل التوفيق، والثقة والاحترام المتبادلين، والحدود المفتوحة وحسن الجوار. لقد وضع أساس التعايش هذا بين إسرائيل وجيرانها في معاهدتي السلام الثنائي مع مصر والأردن، وما زلنا نأمل في توسيع نطاق هذه العملية.

ومن شأن علاقات السلام أن تضع نهاية لسباق التسلح في منطقتنا وتؤدي إلى تخفيضات إلى أدنى المستويات المطلوبة للدفاع عن النفس على الصعيد الوطني في القوات العسكرية الدائمة، ونفقات الدفاع، والأسلحة التقليدية. غير أن التدابير الفعالة لتحديد الأسلحة لا يمكن تحقيقها وإدامتها إلا في منطقة لا تكون فيها الحروب والصراعات المسلحة والإرهاب والعداء السياسي والتحريض وعدم الاعتراف بالطرف الآخر من سمات الحياة اليومية. إن أمامنا رحلة طويلة ومعقدة، يمكن لأي خطوات تتخذ فيها حتى لو كانت صغيرة ومتواضعة، أن تقوم بدور حيوي ويمكن أن تكون مفتاحا لا غنى عنه لتحقيق التقدم.

السيد إيساشادوف (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):
باسم وفد إسرائيل أود في البداية أن أعرب لكم، سيدي، عن خالص تمانينا على توليكم مهامكم كرئيس للجنة الأولى. وإنني على ثقة من أننا سنستفيد من توجبكم وحكمتكم خلال مداولتنا في الأيام والأسابيع المقبلة. وأود أيضا أن أهني سائر أعضاء المكتب.

من بين المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة الأولى في السنوات الأخيرة مشروعا قرارين يتعلقان بالشرق الأوسط. يتناول أحدهما مفهوم إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وتغطي مثل هذه النصوص بتوافق في الآراء لأكثر من ٢٠ عاما. ولئن كانت لدينا بعض التحفظات فيما يتعلق بصياغتها، فإننا نعلق أهمية كبيرة على التأييد السنوي الذي تحصل عليها هذه الفكرة. ونفعل ذلك، خصوصا لأن منطقة الشرق الأوسط تفتقر بوضوح إلى أية تدابير لبناء الثقة أو أي حوار حول الشؤون المتصلة بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي.

ويتصل مشروع القرار الثاني بحظر انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وهذا النص مثار جدل وحلاف لأنه يسعى إلى التركيز على جانب واحد فقط من جوانب مناخ الأمن الإقليمي ويتجاهل أكبر أخطار الانتشار في المنطقة وعدم الاستقرار الكامن فيها. وهو يختار أيضا تجاهل العداء المتطرف الذي تكنه بعض بلدان المنطقة التي تواصل رفض أي شكل من أشكال التوفيق والتعايش مع إسرائيل. ومن وجوه كثيرة، يشكل تقديم مشروعي القرارين المشار إليهما إعلانا سنويا من مقدميه بأنهم يفضلون مواصلة السعي إلى عزل إسرائيل بدلا من إشراكها في التوصل إلى أفكار قد تعزز وتشجع التدابير التعاونية لخير الاستقرار الإقليمي. ومما يؤسف له أن هذه هي الرسالة التي يختارون توجيهها إلى بلادي.

عدد من الناس. وأصبح الإرهاب سلاحا استراتيجيا في سياق الشرق الأوسط.

وبالمثل فإن توافر الأسلحة التقليدية بكميات كافية، وخاصة في أيدي البلدان أو حتى الجهات الفاعلة من غير البلدان التي ترفض الاعتراف ببلد من البلدان، بل وتعلن عن نواياها في تدميره، يمكن أن يكون لها تأثير استراتيجي. وقد ظلت الأسلحة الصغيرة والخفيفة عبر السنوات تؤدي بحياة الكثير من البشر. فالأسلحة الصغيرة لها عواقب ليست بالهينة. وأي شعب لا يزال فقد ثلث أفراده عالقا في ذاكرته لا يمكن أن يسمح لنفسه بأن يقلل من القدرة المميّنة لأي نوع من الأسلحة. ولذلك، فنحن نتابع، عن كثب، تدفق الأسلحة التقليدية المتزايدة التعقيد إلى المنطقة وكذلك تأثيرها على أمننا.

وكلما مضينا في دراستنا للموقف الأمني في الشرق الأوسط، نواجه الخطر المتنامي لانتشار القذائف التسيارية في عدة بلدان وأيضا الأعداد الكبيرة - التي تقدر بالآلاف - من الصواريخ أرض - أرض القصيرة المدى التي نقلتها إيران إلى حزب الله في جنوب لبنان. ولا تزال ذكريات صواريخ الكاتيوشا التي كانت تلحق الرعب بسكاننا المدنيين في الشمال حية في أذهاننا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أطلق العراق على إسرائيل من دون استفزاز نحو ٤٠ قذيفة تسيارية في حرب الخليج الأخيرة منذ أكثر من عقد. ونحن نواصل العيش في ظل هذه التهديدات. وبينما كانت إسرائيل تؤيد الجهود الدولية للتوصل إلى طريقة للتعامل مع مشكلة انتشار القذائف التسيارية، نلاحظ بأسف حقيقي أن هذه الجهود لم تؤثر بعد على الشرق الأوسط.

ومن المستحيل أن ننسى في منطقتنا الأسلحة الكيميائية التي استخدمتها أكثر من دولة في الحروب في المنطقة. وقد استخدمها العراق حتى ضد مواطنيه الأكراد

إننا نؤمن إيمانا عميقا بأن الواقع السياسي في منطقتنا يستلزم اتخاذ النهج التدريجي والعملية الذي يستند إلى تحقيق سلام شامل بين إسرائيل وجيرانها، والذي ترافقه وتتبعه تدابير لبناء الثقة وترتيبات تتعلق بالأسلحة التقليدية تبلغ ذروتها في نهاية المطاف بإقامة منطقة خالية من القذائف التسيارية والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية تكون قابلة للتحقق المتبادل منها. وينبغي أن تنبثق تلك المنطقة من كل دور المنطقة الإقليمية وأن تشملها جميعها نتيجة لمفاوضات حرة ومباشرة فيما بينها. وانطلاقا من هذه الروح ما فتئت إسرائيل تشارك في توافق الآراء بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق نرى أن مشروع القرار (A/C.1/57/L.27) بشأن خطر انتشار الأسلحة النووية لا يقوم بأي دور في تقريب الأطراف في المنطقة الإقليمية من تحقيق ذلك الهدف.

وإذا كان لنا أن نتصدى بجدية للمجموعة الكبيرة من المشاكل الأمنية في الشرق الأوسط بطريقة متوازنة، فمن واجبنا جميعا أن نتذكر ونتدارس شتى الخصائص الإقليمية التي تتحدى الاستقرار في منطقتنا وتقوضه. لقد كان الشرق الأوسط عبر السنين ساحة للتجارب وميدانا للقتل مورست فيه شتى أعمال العنف بمختلف أشكالها. كان هناك إرهاب في شكل شن هجمات عبر الحدود، وقتل عشوائي للمدنيين، وهجمات على الطيران المدني، واستخدام للصواريخ قصيرة المدى ضد المراكز السكانية، وقصف وحشي في الجامعات. وحنون القصف الانتحاري في نهاية المطاف - هذه كلها أصبحت جزءا من واقعنا. هذه الأعمال الإرهابية رافقتنا وواجهتنا بشكل أو بآخر في السنوات الأخيرة، ومست كل أسرة تقريبا في إسرائيل. وتوجه هذه الأعمال ضد المدنيين الأبرياء بشكل عشوائي للغاية بهدف إلحاق أكبر ضرر بأكبر

الدمار الشامل بما يتعارض مع التزاماتها الدولية. وإذا كانت هذه البلدان على هذه الدرجة من الاستعداد لتمويل صواريخ وأسلحة تقليدية وتوريدها إلى الإرهابيين، فما الذي يمنعها من تزويد هؤلاء الإرهابيين أنفسهم بأسلحة غير تقليدية؟ ولا يستطيع المجتمع الدولي الانتظار والسماح بأن يظل هذا السؤال من دون إجابة.

وبالنظر إلى ما يسمي بقرار خطر الانتشار الذي يخص بالذكر إسرائيل في هذه الهيئة، فإن اللجنة الأولى لا تترك السؤال السابق من دون إجابة فحسب، بل أيضا تتجاهل تماما تحديات إضافية وهامة لاستقرار الشرق الأوسط بأسره. وتتجاهل اللجنة أيضا عدم وجود عملية سياسية إقليمية يمكن أن تدعم السلام والحد من الأسلحة في المنطقة بسبب العداء العميق والمتأصل لإسرائيل. ولا يمكن تحقيق أي تقدم في هذه المجالات الحساسة إلا عن طريق جهود من كلا الجانبين. وعلاوة على ذلك، فلا يمكن قبول محاولة مقارنة إسرائيل - كما حاولت بعض الوفود في اللجنة أن تفعل - ببلدان استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد بلدان أخرى بل وضد مواطنيها أنفسهم وأطلقت قذائف تسيارية من دون استفزاز على بلدان أخرى، وتجاهلت بصورة منظمة التزاماتها وتعهداتها القانونية بموجب اتفاقيات الحد من الأسلحة وساعدت ورعت جماعات إرهابية - وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وأود أن أؤكد لزملائي الممثلين أيضا أن مشاريع القرارات الأحادية الجانب المثيرة للتراع لن تقربنا من أي مفهوم ممكن استدامته للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، ولكنها ستمنع اللجنة الأولى من التعامل مع القضايا الملحة بالفعل التي تحتاج إلى اهتمام هذه الهيئة المهمة. وآمل أن يضع الممثلون الآخرون هذه العوامل في الاعتبار حينما يتناولون مشروع قرار خطر الانتشار الوارد في الوثيقة A/C.1/57/L.27 ويصوتون عليه.

أنفسهم في حليجة. وهناك دول أخرى في المنطقة تمتلك قدرات أسلحة كيميائية وبيولوجية كبيرة وتمتلك أيضا سبل إيصالها. وبطبيعة الحال، فقد بحثت عن مشاريع قرارات في اللجنة تعاملت مع هذا الجانب المزعج لأمن الشرق الأوسط، ولكن بحثي لم يأت بطائل.

ولكي نتم هذه الصورة القائمة، فالأنشطة السابقة للجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق تظهر الخطر الحقيقي لانتشار أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. وهناك بلدان أخرى في المنطقة ما زالت تسعى للحصول على قدرات نووية وعلى التكنولوجيا اللازمة للاحتفاظ بهذه القدرات. في إيران، على سبيل المثال، تسعى للحصول على هذه القدرات وكذلك الحصول على وسائل أبعد مدى لإيصالها. وشهدنا خلال العام الماضي تصاعدا في الحرب الكلامية التي شنتها إيران ضد إسرائيل. وفي ضوء ذلك، لم يعد لدينا خيار إلا أن ننظر إلى هذا المزيج من قدرات أسلحة الدمار الشامل البالغة العداء لإسرائيل بوصفها تهديدا ناشئا لوجودها.

وكما لو كانت هذه الحقيقة الإقليمية المريرة ليست كافية، فقد شهدنا في العام الماضي شكلا جديدا من أشكال الإرهاب الاستراتيجي العالمي الذي هز جميع الأفكار المتحضرة التي يقوم عليها السلم والأمن الدوليان. وما زلنا نشعر بهزات الهجمات الوحشية القاسية على مركز التجارة العالمي والبنتاغون. ولقد كانت تلك الهجمات ضد الولايات المتحدة هجمات ضد العالم المتحضر بأسره، ولا يمكن ألا يبالي أي بلد بعواقبها الوخيمة. ويلقي الخطر الرئيسي للإرهاب مقترنا بأسلحة الدمار الشامل بظلال سوداء على البيئة الاستراتيجية مثلما يلقي بها على البيئة الإقليمية وخاصة في الشرق الأوسط. وجلي أن الأمر يزداد خطورة في منطقة ما برحت فيها بلدان معينة ترعى الإرهاب وتغذيه بوصفه أداة يومية للدبلوماسية وتحاول أيضا الحصول على أسلحة

لتنفيذ أحكام نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. ونأمل أن تتخذ البلدان الأخرى أيضا الخطوات اللازمة لتعزيز وإحكام ضوابط تصدير المواد والتكنولوجيا الحساسة التي قد تقع في أيدي الجماعات الإرهابية أو الدول التي قد تنقل تلك المواد إلى الإرهابيين. وبالفعل، فإن إسرائيل تؤيد تماما تلك الأنظمة وتهتم اهتماما شديدا بأن تنضم إليها نظرا للدور الحيوي الذي تؤديه في منع الانتشار. ونحن نتطلع إلى أن يصبح قادرين على توسيع حوارنا مع تلك الأنظمة وتطوير سياستنا في ذلك الصدد في العام القادم.

وبعد الإشارة المستفيضة إلى التهديدات المختلفة للأمن الإقليمي والدولي، أود أن أركز على أن السلام يظل في نهاية المطاف رؤية وهدفا يمكن أن يحدثا تحولا جوهريا في الشرق الأوسط. وتواصل إسرائيل البحث عن أي يد ممدودة للسلام. فالسلام مكون أساسي للأمن الوطني وأساس لا يمكن الاستغناء عنه للاستقرار الإقليمي. ومنذ أن خرج العالم من هاوية الحرب الباردة، تحرك الشرق الأوسط في الاتجاه المضاد. ولكن لا تزال هذه المنطقة قادرة على عكس مسارها وإعادة تحديد مصيرها.

السيد النجار (اليمن): يسعدني في البداية وباسم وفد الجمهورية اليمنية أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني لانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة، وإننا على ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستساهم في تعزيز مداولاتنا الرامية إلى تعزيز الأمن الدولي وتحقيق الغاية المنشودة بتحقيق عالم متزوع السلاح.

ويغتنم وفد بلادي هذه المناسبة ليؤكد استعدادة الكامل للتعاون معكم بهدف الوصول إلى النجاح المنشود لأعمال الجنتنا. كما نعرب عن تقديرنا وشكرنا لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على بيانه الشامل الذي أدلى به حول قضايا نزع السلاح والأمن الدولي وعلى

ولا يمكن أن تتحمل إسرائيل عاقبة تجاهل واقع المنطقة التي تعيش فيها، وعلى الرغم من أن هناك بلدانا تواصل إنكار حقنا في الوجود، فإننا سنواصل المشاركة وأداء دورنا في الاتفاقيات والمبادرات الدولية التي لا تهدد مستويات أمننا الحيوية. وفي العام الماضي أشرت إلى الاتفاقيات التي وقعنا أو صدقنا عليها في مجال الأمن الدولي والأنشطة الأخرى التي قمنا بها في مجال الأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية ومنع انتشار القذائف التسيارية، والالتزام بنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وأشياء أخرى. ونلاحظ بارتياح خاص أن هذه هي السنة العاشرة لسجل الأمم المتحدة وأن أكثر من ١٦٠ بلدا قد شاركت في إجراءاته للإبلاغ، وسجل إسرائيل في هذه الأمور أفضل من سجل أي دولة أخرى في الشرق الأوسط، واحترامها لالتزاماتها الدولية ظل ثابتا ومستمرا.

وفي العام الماضي، وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أجرينا استعراضا وافيا لعدة مجالات يمكن أن تستحق قدرا أكبر من الإجراءات الحكومية المتضافرة. فعلى سبيل المثال، تعلق إسرائيل أهمية كبيرة على تعزيز الحماية المادية للمواد النووية وقد صدقت مؤخرا على الاتفاقية ذات الصلة، وهي اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ونقوم الآن بدراسة الإجراءات الداخلية والإسراع باتخاذها في تقييمنا للاتفاقيات الدولية الأخرى لمكافحة الإرهاب.

وبالإضافة إلى ذلك، توشك إسرائيل حاليا أن تنتهي من إصدار تشريع يعزز السيطرة على صادرات المواد الكيميائية والبيولوجية والنووية. بما في ذلك المواد ذات الاستخدام المشترك. وقد سعينا من خلال ذلك التشريع إلى التوفيق بين ضوابط التصدير لدينا وأحكام نظم الموردين مثل فريق استراليا ومجموعة موردي المواد النووية. وبالفعل ومنذ عدة سنوات، أصدرت إسرائيل التشريعات ذات الصلة

التجارب النووية وتصديق ٩٣ دولة على هذه المعاهدات دلالة مباشرة على رغبة دول العالم في نزع السلاح. وندعو الدول التي لم تصدق على هذه المعاهدات إلى المسارعة في إجراءات التصديق حتى تدخل المعاهدة حيز التنفيذ. ونرحب هنا بانضمام كوبا إلى معاهدة عدم الانتشار.

وفي منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، إلا أن إسرائيل تشكل الاستثناء الوحيد في المنطقة كلها. فإسرائيل لم تصدق على هذه المعاهدة وما زالت تشكل عائقاً يحول دون أن تصبح المنطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. واستمرار امتلاك إسرائيل لمفاعلاتها النووية العسكرية خارج نطاق الرقابة الدولية يهدف إلى إبقاء احتلالها واستغلالها غير المشروع للأراضي الفلسطينية والعربية ضاربة عرض الحائط بجملة قرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي التي تحرّم كل هذه الأفعال والسياسات الانفرادية والعنصرية المهددة لمنطقتنا وللسلم والأمن الدوليين. ونطالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للانضمام غير المشروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رحبت الجمهورية اليمنية بكل المؤتمرات الهادفة لمنع ومكافحة والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة وبالجهود المبذولة لمكافحة وحظر الأسلحة الخفيفة وآثارها المدمرة على حياة المدنيين وبضرورة بذل الجهود الدولية لحظر التداول غير المشروع لهذه الأسلحة. ويرى وفد بلادي أنه آن الأوان للتحلي بالإرادة السياسية لكبح الآثار المدمرة لانتشار ما يقرب من ٥٠٠ مليون قطعة سلاح صغيرة وخفيفة تسهم في جملة أمور في إذكاء نار الحروب وتوسيع نطاقها وزيادة ضحاياها. ولا يمكن إنكار الصلة الوثيقة بين

جهوده القيمة التي يبذلها لخدمة القضايا التي تواجه عالمنا اليوم في مجال نزع السلاح وتوطيد الأمن والاستقرار الدوليين. ونرحب هنا بانضمام سويسرا وتيمور الشرقية إلى لجنتنا هذه.

إن حكومة بلادي قد حرصت ولا زالت تحرص على دعم سائر الجهود المبذولة لصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا المجال، فقد كانت الجمهورية اليمنية من أوائل الدول الموقعة على المعاهدات الدولية للحد من أسلحة الدمار الشامل ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغيرها من الاتفاقيات المعنية بتزع أسلحة الدمار الشامل. وتعتبر بلادنا أن هذه المعاهدات عنصر هام بل ضروري لتهيئة الظروف لخلق عالم أكثر أماناً واستقراراً. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والمتواصلة التي بذلتها الأمم على مدار سنوات طويلة في مجال التصدي للأسباب الكامنة وراء نشوب المواجهات العسكرية والحروب المهلكة للشعوب والتي يمثل أكبر أخطارها التسابق الدولي على التسلح بأنواعه، إلا أنه وفي مقابل هذه الجهود ما زالت مستويات التعاون الدولي في ميادين نزع السلاح تسير باتجاهات منخفضة ومخيبة للآمال، حيث تستمر التجارب على الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة المحظورة، وتتفاقم ظواهر تهريب السلاح والامتلاك غير المشروع وغير المسؤول لبعض أنواع الأسلحة الخطيرة وازدياد حالات الحروب والصراعات المسلحة، وبروز مظاهر جديدة تمثل خطراً على أمن الدول ومواطنيها كالإرهاب الدولي الذي لا يعرف ديناً ولا لغة.

ولعل الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن ما زالت ماثلة في الذاكرة لما سببته من مأس ودمار يثير سخط الضمائر الحية ويحفزنا على توحيد جهود المجتمع الدولي لمواجهة الإرهاب بكل أشكاله. وفي توقيع ١٩٥ دولة على المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية وحظر

اليمنية العاملة في مجال الكشف عن الألغام حيث يعتبر برنامج نزع الألغام في الجمهورية اليمنية من أنجح البرامج في المنطقة.

وفي الختام، نؤكد مجدداً على أن العمل الجماعي الدولي هو السبيل الأمثل لتحقيق السلم والأمن الدوليين اللذين يهتمان دول وشعوب العالم أجمع.

السيد شونغونغ أيافور (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود بالنيابة عن وفدي أن أبدأ بمشاركة الأعضاء الكثيرين الذين تكلموا قبلي منذ بداية عملنا، في تقديم التهاني لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة لجنة نزع السلاح والأمن الدولي في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وأوجه تهاني مماثلة لأعضاء المكتب الآخرين، الذين سيساندوكم في مهمتكم الدقيقة. وأنقل إليكم أطيب تمنيات الكاميرون كما أن بوسعي أن أطمئنكم إلى دعم وفدي التام وتعاونه الكامل في إنجاز ولايتكم بوصفكم رئيساً للجنة.

ونود كذلك أن نعرب عن تقديرنا لسلفكم، السفير أندريه إردوس، ممثل هنغاريا، على العمل المتميز الذي أنجز في ظل رئاسته. وأود أن أعرب للسيد جايناثا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، عن مدى تقدير بلدي لالتزامه الشخصي الثابت والمكرس لقضية نزع السلاح.

إن خلفية عملنا هي ذكرى الهجمات البغيضة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والرسالة الواضحة التي تحملها بتهديد محتمل جديد: هو الخطر الحقيقي للإرهاب النووي أو البيولوجي أو الكيميائي. وفي ذلك السياق، أود أن أعرب عن الأسف لأن إدراك هذا التهديد الجديد لم يؤد لزيادة في الميزانيات العسكرية في جميع أنحاء العالم وعكس للتوجهات الواعدة التي شهدناها في العقد الماضي في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح فحسب، لكنه أيضاً كسر قوة الدفع

الانتحار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. وبلادي بصدد إصدار قانون يجد من هذه الظاهرة.

إن اليمن أحد الدول المتأثرة بويلات الألغام الأرضية. وقد أيدنا كافة الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الألغام الأرضية مستحضرين أماننا الخطر الإنساني الذي تشكله على حياة المدنيين. وقد كانت بلادنا من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية أوتاوا وهي الاتفاقية المعنية بمعالجة الألغام الأرضية وخطرها. ولهذا الغرض، تم عام ١٩٩٨ إنشاء اللجنة الوطنية للتعامل مع الألغام والتي يرأسها وزير الدولة عضو مجلس الوزراء وتضم في عضويتها وكلاء عدد من الوزارات ذات العلاقة كوزارات الإدارة المحلية والصحة والتربية والدفاع. وتتم اللجنة الوطنية أساساً بوضع الاستراتيجيات والخطط العامة للمشروع الوطني لتخليص الأرض اليمنية من الألغام في إطار توجه يقوم على الكشف عن الألغام ونزعها لتطهير الحقول والتخلص منها، والتوعية بمخاطر الألغام، ومساعدة ضحايا الألغام، ومعالجة الآثار البيئية للألغام. وفي مجال مخزون الألغام، قامت اللجنة الوطنية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدول الصديقة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية بتدمير مخزون اليمن من الألغام المضادة للأفراد. وتم تدمير نحو ٦٦ ٦٧٤ لغماً مضاداً للأفراد تمثل المخزون الكلي من الألغام الفردية. وقد جاءت عملية التخلص من هذه الألغام تنفيذاً لاتفاقية أوتاوا التي وقعت بلادنا عليها عام ١٩٩٩. وتعتبر بلادنا أول دولة من الدول الأعضاء في الاتفاقية التي تقوم بتدمير مخزونها من الألغام الفردية. وهنا نود التنويه بالمساعدات المقدمة من الدول الشقيقة والصديقة ومنها المملكة العربية السعودية والسويد وهولندا وبريطانيا واليابان وسويسرا. كما نخص بالذكر جمهورية ألمانيا الاتحادية لمساعدتها في مجال المسح الميداني للمناطق المتأثرة بالألغام وفي مجال تدريب الكوادر

المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ. وسيشارك بلدي في الجهود الرامية لتشجيع التوقيع والتصديق على المعاهدة لا سيما لأنها ستستضيف محطة للنويدات المشعة في إطار نظام المراقبة الدولية. ويبدو لنا أيضا في المقام الأول من الأهمية أنه ينبغي الاستمرار في مراعاة قرارات الوقف الاختياري للتجارب النووية من جانب واحد.

وفي ميدان أسلحة الدمار الشامل، من غير الأسلحة النووية، يساور الكاميرون قلق جدي إزاء الإخفاق الملحوظ في إحراز تقدم في عملية التفاوض على بروتوكول التحقق لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ومن ثم ينبغي أن تكون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي شهدت بعض التحرك هذه السنة، قادرة على التمتع بمستوى كاف من الموارد لتمكينها من أداء مهمتها على الوجه المناسب.

إن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحركتها غير المشروعة هو مصدر انشغال جدي آخر للكاميرون. وكان برنامج العمل الذي اعتمد في تموز/يوليه سنة ٢٠٠١ في نهاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه معلما هاما وضع على الطريق نحو السيطرة على هذه النعمة العالمية النطاق. ولم يعد الأمر يقتصر على مجرد مسألة نزع السلاح، وإنما هو تهديد خطير ما زال يجيم على السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، سيعقد مجلس الأمن، الذي ترأسه الكاميرون لشهر تشرين الأول/أكتوبر وهو الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، غدا ١١ تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٢ مناقشة علنية، ستكون مفتوحة لجميع الدول الأعضاء، بشأن قضية الأسلحة الصغيرة. وسيكون ذلك فرصة أخرى لتقييم ما تم

للأمام للالتزامات بتزع السلاح التي جرى التعهد بها في مؤتمر قمة الألفية.

إن بلدي طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي تساند بالكامل هدفها النهائي، الذي هو القضاء التام على الأسلحة النووية. ولا يزال بلدي يرى المعاهدة بوصفها حجر الزاوية لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين ويشجع الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها في هذا المجال، وخصوصا على تنفيذ الـ ١٣ تدبيرا التي اتفقت بشأنها في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٠.

ونرحب بشعور من الارتياح بقرار كوبا ليس بأن تصبح طرفا في المعاهدة وأن تصدق على معاهدة تلاتيلوكو فحسب، وإنما أن تصبح مشاركة في العملية التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة لعام ٢٠٠٥. ونعتقد أن ذلك، دون جدال، هو إسهام رئيسي في الجهود الرامية لإضفاء طابع العالمية على معاهدة عدم الانتشار النووي.

ويشجع وفدي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، حيثما أمكن ذلك وعلى أساس الترتيبات التي يُتوصل إليها طوعا بين دول المنطقة المعنية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلزم نفسها بألا تستعمل الأسلحة النووية ضد هذه الدول أو تهدد باستعمالها. ونأسف لأن مؤتمر نزع السلاح، المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، ظل لثلاث سنوات عاجزا عن الخروج من الطريق المسدود الذي وجد نفسه فيه بسبب الخلاف المستمر بشأن برنامج عمله. ولن تدخر الكاميرون، التي هي عضو في مؤتمر نزع السلاح، وسعا في السنة القادمة لتعزيز الاتفاق في ذلك الصدد.

وبغض النظر عن ذلك، فرغم أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سجلت ثمانية توقيعات أو تصديقات جديدة عليها، إلا أن ما يدعو للاستنكار هو أن

وأغتنم هذه الفرصة لحث الدول الأعضاء على المشاركة بأعداد كبيرة في المناقشات العامة التي يعقدها مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة وسط أفريقيا في مجال صون السلم والأمن، وسوف يحضرها وزراء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

ولا يسعني أن أختتم هذا البيان دون تأكيد دعم بلدي الكامل لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، فهو يظل أداة قيمة لدعم المبادرات الإقليمية في مجالات نزع السلاح والسلام والأمن. وحسبما أكده الأمين العام في تقريره (A/57/162) فإن المركز لا يزال يواجه بعجز مالي حاد يحول دون إنجاز مهمته بأقصى طاقة. فلنكي يؤدي المركز مهامه لا بد من أن يتمكن من الاعتماد على دعم مالي مستقر ومتزايد من الدول الأعضاء. كما أن وفدي يعرب عن ارتياحه الكبير للطريقة التي يسير بها برنامج الزمالة في مجال نزع السلاح. ويقدر بوجه خاص الإسهام الكبير من البرنامج في توسيع وتعزيز القدرات المتنامية محليا في مجال نزع السلاح.

السيد كاستلون دوارتي (نيكاراغوا) (تكلم بالاسبانية): أود في البداية أن أعرب باسم وفدي عن التهئة القلبية لكم، سيدي، بانتخابكم رئيسا للجنة الأولى في هذه الدورة. فبفضل خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية المعهودة يجري عملنا بأقصى كفاءة. ونحن نقدم لكم دعما في هذه المهمة. واسمحوا لي في الوقت نفسه أن أعبر عن تقديري لأعضاء هيئة المكتب الآخرين.

ويؤيد وفدي بيان وفد كوستاريكا نيابة عن مجموعة ريو. غير أننا نقدم ملاحظتنا التالية.

فنحن نستطيع أن نقول الآن دونما خشية من وقع في خطأ إنه لا توجد منطقة واحدة في العالم في منأى من

فعله، ولا استكشاف نُهج ممكنة جديدة ولتجديد التزامنا المشترك بمراقبة هذه المسألة.

وتماشيا مع هذا النهج للتفكير، وفي الوقت الذي يحتفل فيه سجل الأسلحة التقليدية بمرور عشر سنوات على إنشائه، يسعدني أن أعلن أن بلدي، وهو من الموقعين الأصليين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ في أوتاوا على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام أودع، في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، صك تصديقه على الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

ولا تزال الكامبيرون تقدم إسهاما نشطا بغية تعزيز تدابير بناء الثقة الإقليمية، خصوصا في إطار أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، التي احتفلت في آذار/مارس الماضي بمرور ١٠ سنوات على وجودها. وفي وسع اللجنة أن تدعي الفضل، في جملة إنجازات، في إنشاء آلية دون إقليمية للأمن الجماعي تسمى مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا. ولم تعد هناك حاجة للتدليل على فائدة اللجنة الاستشارية، خاصة بوصفها إطارا للعمل المنسق من أجل صياغة تدابير بناء الثقة في وسط أفريقيا.

وهذا هو المكان الملائم لأن نؤكد من جديد للأمين العام للأمم المتحدة، وبوجه خاص لإدارة شؤون نزع السلاح، التقدير الكبير الذي تكنه حكومة جمهورية الكامبيرون للدعم الثابت الذي توليه لأعمال اللجنة الاستشارية. كذلك أود الإعراب عن امتنان الكامبيرون لجميع الأعضاء المعنية التي داومت على بذل المساهمات السخية للصندوق الاستئماني للجنة الاستشارية. وأشجع هذه الدول على زيادة الدعم، إن أمكن، حتى يتسنى للجنة الاستشارية تمويل برنامج أنشطتها بكامله.

وعلى الصعيد دون الإقليمي فقد وقعت نيكاراغوا المعاهدة الإطارية للضمان الديمقراطي في أمريكا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وهذا التوقيع فرض تدابير لمواجهة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، فتقضي المعاهدة فيما تقضي بوضع لوائح حديثة ومواءمة ضمن تشريعات الدول الموقعة؛ وبالاتصال السريع بين الأعضاء؛ وبالتعاون في حل المواقف التي تتضمن اتجارا غير مشروع بالأسلحة في أمريكا الوسطى؛ وببذل الجهود للحد من الأسلحة ومراقبتها داخل كل دولة؛ وبتقديم البيانات عن الإنفاق العسكري ومخزونات الأسلحة بالنسبة لكل دولة؛ وبتنظيم سجل للأسلحة ونقل الأسلحة في أمريكا الوسطى. ومع هذا فالمعاهدة محدودة في تنفيذها لأسباب، من بينها نقص المساعدة القانونية الدولية والتعاون في هذا المجال ونحن نسعى إلى تنفيذ برامجها.

وتأتي اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة باسم اتفاقية أوتاوا، نتيجة لجهود دولية هائلة بذلتها الدول والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وشخصيات مرموقة. ومن أهم خصائص الألغام المضادة للأفراد تأثيراتها العشوائية وعدم وجود حدود زمنية لآثارها تلك. فمجرد زرع لغم يمكن أن يبقى نشطا لفترة زمنية طويلة تزيد على ٥٠ عاما. وهناك بلدان زرعت بها ألغام إبان الحرب العالمية الثانية، ولا تزال تعاني من عواقبها بعد ٥٧ عاما من انتهاء ذلك الصراع. ولا غنى عن استمرار الحملة النشطة تمثيا مع نصوص اتفاقية أوتاوا حتى يتسنى لنا القضاء على هذه المحنة؛ وإلا فالألغام المزروعة قد تصبح قادرة حتى على قتل الأفراد إلى منتصف هذا القرن.

وقد شاركت نيكاراغوا بنشاط في عملية أوتاوا. ولذا فبروح التضامن والتعاون والعزيمة السياسية وقعت نيكاراغوا اتفاقية أوتاوا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وصدقت عليها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وفي

تداعيات كارثية لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبوسعنا أيضا أن نقول إن تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يثير صراعات بحد ذاته، ولكن لا شك في أن سهولة شرائها تعزز العنف كوسيلة لتسوية النزاعات وتؤدي إلى تفاقم الصراعات وتجعلها أكثر فتكا. وتحول سهولة الشراء هذه دون تطوير جهود الحكومات وتزيد من صعوبة تقديمها المساعدة والإغاثة حينما تنشأ الصراعات.

ووفقا للمعلومات الواردة من الخبراء بهذا الموضوع فإن أكثر من ٥٠٠ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة متداولة الآن في أنحاء العالم: وبعبارة أخرى قطعة تقريبا لكل ١٢ فردا. وهذه هي الأسلحة الأكثر استعمالا في الصراعات التي نشبت على مدى ١٢ عاما مضين. وتقول لنا تلك البيانات ذاتها إن هذه الأسلحة أودت في هذه الفترة بحياة أكثر من ٤ ملايين نسمة، معظمهم من المدنيين العزل. والاتجار بهذه الأسلحة له صلة بالاتجار بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وبأنشطة المرتزقة وبسائر أنواع السلوك الإجرامي الذي يهدد سلام الأمم واستقرارها. وهو ما دفع بلدي إلى اتخاذ تدابير صارمة لمكافحته.

ويأتي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠١ خطوة هامة في نزاع السلاح المتعدد الأطراف: فهو خطوة في سبيل منع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وهو نهج معقول وشامل في السيطرة على المشاكل المختلفة المرتبطة بشئ جوانب هذا الاتجار على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ونرجو أن تتمكن من إكمال العملية التي بدأت الآن، في أقرب وقت ممكن، وأن تقودنا العملية إلى نظام ملزم قانونا.

إن مهمة تدمير الألغام المدفونة في مواقع مختلفة من البلاد مستمرة، وهذه الألغام هي تركة الحرب الأهلية التي عانت منها البلاد في الثمانينات. ووفقا للتقديرات، لا يزال هناك أكثر من ٥٥ ٠٠٠ لغم تقريبا في أراضي نيكاراغوا، وتقوم بتدميرها القوات المسلحة النيكاراغوية بمعونة برنامج منظمة الدول الأمريكية للمساعدة في الأعمال المتكاملة لمكافحة الألغام المضادة للأفراد؛ ونأمل استكمال هذه العملية عام ٢٠٠٤.

وتؤيد حكومتنا بشدة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية. لذلك، وبوصفنا طرفا في معاهدة ثلاثيلوكو، نرحب بارتياح كبير بقرار الحكومة الكوبية المصادقة على تلك الاتفاقية، التي تنشئ بنجاح أول منطقة سكانية خالية من الأسلحة النووية وتتألف من جميع بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتؤيد أيضا الجهود التي تبذلها الدول الأطراف في معاهدي راروتونغا و بانكوك ونشجع دول المنطقتين اللتين تشملهما هاتان الاتفاقيتان على الانضمام إليهما للإسهام في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ونرحب بارتياح بالإعلان الصادر مؤخرا بأن دول آسيا الوسطى، وهي أوزبكستان، تركمانستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان قررت إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وكما أكد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، يؤدي التطبيق الكامل والفعال للمعاهدة ولنظام عدم الانتشار من جميع جوانبه دورا حيويا في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وللأسف، لم يُحرز أي تقدم كبير في تنفيذ خطة العمل المؤلفة من ١٣ تدبيرا التي اعتمدها الدول الأطراف في ذلك المؤتمر.

أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ عقد في ماناغوا الاجتماع الثالث للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا. وأتاح لنا اجتماع ماناغوا أن نجدد التزام الدول الأطراف وأن نلاحظ بارتياح الأشواط البعيدة التي قطعت في الحملة الرامية إلى القضاء على الألغام المضادة للأفراد.

وفي المؤتمر المعني بالتقدم المحرز في إزالة الألغام في الأمريكيتين، المعقود في ماناغوا في ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢ وقع ممثلو كوستاريكا ونيكاراغوا والسلفادور وهندوراس وكولومبيا وبيرو نداء ماناغوا الذي أكدوا فيه مجددا عزمهم السياسية التي لا تستزغ على الوفاء بالالتزامات النابعة من الاتفاقية بما في ذلك ما يتعلق بتحويل نصف الكرة الغربي إلى منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وتوجه تلك الوثيقة نداء عاجلا إلى البلدان الصديقة في مجتمع المانحين للمساعدة في إزالة الألغام لأغراض إنسانية، وتوجه النداء خاصة إلى الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا بعدم التخلي عن تخصيص الموارد لبلدان الأمريكيتين التي لم تستكمل بعد برامجها لإزالة الألغام أو الأعمال الشاملة المتعلقة بالألغام أو عدم وقف تخصيصها. علاوة على ذلك، تدعو الوثيقة إلى تعاون دولي للحفاظ على المساعدات الفنية والمالية وزيادتها لكل البلدان التي احترمت الالتزامات التي تعهدت بها من خلال التوقيع والتصديق على الالتزامات التي تجسدها اتفاقية أوتاوا وتنفيذها. وفي ختام ذلك المؤتمر، أعلن الرئيس اينريكي بولانيوس نيكاراغوا بلدا خاليا من مخزونات الألغام، وذلك بعد أن أبطلت مفعول آخر ٣١٣ ١٨ لغمًا كانت لا تزال قابعة في مخازن نيكاراغوا، وهي آخر مخزون في ترسانة كان مجموعها يبلغ ٤٣٥ ١٣٣ لغمًا عندما تم التوقيع على اتفاقية أوتاوا.

قبل أكثر من عقد بقليل، جاءت التغييرات التي طرأت على النظام الدولي، خاصة الاختفاء المفترض للمواجهة في العلاقات الدولية، لتشير آمالا كبيرة في إحداث تغييرات في سياسات الدول الأمنية، لا سيما سياسات الدول الكبرى والدول متوسطة الحجم، التي كانت تركز على القوة النووية والعسكرية. وللأسف، أظهر الواقع أن الصورة مختلفة ومربطة. فبدلا من إحراز تقدم في عملية القضاء على أسلحة الدمار الشامل وتحقيق نزع سلاح عام، فإن استمرار الصراع وعدم الثقة في العلاقات الدولية والتعقد والأبعاد العالمية التي اكتسبتها ظواهر معينة تشجع على الاحتفاظ بترسانات من جميع أنواع الأسلحة والسعي إلى استحداث معدات عسكرية جديدة وأكثر تطورا.

لقد أصبحت هذه الحالة أكثر إنذارا بالخطر بسبب تطوير دول إضافية لقدرات نووية. فرغم إرادة وطموحات الشعوب في العيش بدون الخوف وبلاء الحرب، وعلى النقيض من الاتفاقات الدولية المحددة، تتبع هذه الدول سياسة تعارض مع جهود المجتمع الدولي لوقف تطوير أسلحة الدمار الشامل أو تحقيق القضاء على الأسلحة النووية وعدم الانتشار النووي. ولقد أحيانا ذلك شبح الحرب النووية.

ورغم مواردنا الصغيرة الحجم والمحدودة، وبدون أن نسعى إلى حيازة مثل هذه الأسلحة المتطورة، لا تغيب عن خاطرنا في السلفادور العواقب الوخيمة التي تترتب على استخدام أسلحة الدمار الشامل في الصراع المسلح أو ما يمكن أن يحدث على الصعيد العالمي، خاصة إذا ما استخدمت الأسلحة النووية. ولهذا نضم صفوفنا إلى من ينادون بالامتنال والتنفيذ الكامل للصكوك الدولية التي تتوخى التوصل إلى حظر مثل هذه الأسلحة وعدم انتشارها والقضاء عليها، والذين ينادون بإجراء وإتمام مفاوضات لتفادي عودة سباق للتسلح يؤدي بدلا من توفير قدر أكبر

إن تأخير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يثير أيضا قلقنا. ونحث الدول التي لم توقع أو تصدق على المعاهدة حتى الآن على أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن.

ومن بين الجهود الهامة التي تبذلها الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين منذ قيامها بالتعاون مع الدول الأعضاء فيها، تشغل الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار موقعا بارزا. وتشارك نيكاراغوا، إلى جانب أغلب البلدان في كل أنحاء العالم، كهدف أسمى في الالتزام بتحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل في المستقبل القريب - عالم يخلو من الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية، ذات الآثار المروعة لدرجة أنها تهدد بالخطر وجود البشرية ذاته. ولهذا يعطي وفد بلادي أولوية خاصة للجهود الرامية إلى الحد من هذه الأسلحة وتدميرها في نهاية المطاف.

السيد باراهونا ميلينديز (السلفادور) (تكلم

بالإسبانية): يسعد وفد بلادي أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة في هذه الدورة. ونقدم تهانينا إلى كل أعضاء المكتب، متمنين لهم كل نجاح في التعامل مع القضايا المعقدة والحساسة التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين.

ونعيد التأكيد على تأييدنا للبيان الذي أدلت به كوستاريكا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ باسم البلدان الأعضاء في مجموعة ريو. ولكننا نشعر بوجود قضايا وأوضاع في السلم والأمن الدوليين تثير قلقا كبيرا ومن ثم تستحق اهتماما خاصا من الدول الأعضاء، فرادى وجماعة معا. وسنبرز بعض هذه القضايا، خاصة من المنظور الثاني، نظرا لأن السعي إلى حلول للمشاكل العالمية التي لا يمكن أن ينجح إلا من خلال التعددية، خاصة من خلال منظماتنا العالمية، المنظمة التي تشمل مهامها التوفيق بين جهود الدول لتحقيق الغايات المشتركة.

نأمل ونتوقع أن يتوصل إلى قرارات أساسية وعملية من أجل تعزيز الكفاح ضد الإرهاب.

أما بالنسبة لمسألة العلاقة بين نزع السلاح والتنمية، فإننا نأسف لأن تقرير الأمين العام (A/57/167، و Add.1) قد خلص إلى أنه في ظل القيود المالية التي تعاني منها المنظمة وانخفاض الدعم من جانب الدول الأعضاء، لن يتسنى سوى تنفيذ برنامج مخفض للأنشطة من أجل تنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعقود في عام ١٩٨٧. ويجد وفدي من الصعب عليه أن يفهم كيف يمكن لكثير من الدول أن تخصص مبالغ ضخمة في ميزانياتها لأغراض الدفاع بينما هناك قطاعات رئيسية من سكان العالم يمكن أن تستفيد من تخفيض النفقات العسكرية. ونعتقد أن دولا كثيرة، وبخاصة الدول الصناعية، يمكن أن تبذل جهدا من أجل خفض إنفاقها العسكري وإعادة توجيه الأموال لتعزيز التنمية، لا سيما في البلدان المتخلفة. وفي هذا الإطار، نؤيد الاقتراح الذي قدمه الأمين العام في تقريره لدراسة إمكانية إنشاء فريق للخبراء الحكوميين لكي يجري تقييما جديدا للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الحالي، ودور المنظمة في هذا الشأن في المستقبل.

أخيرا، وفيما يتعلق بالسلم والأمن ونزع السلاح، نرى من الأهمية أن نذكر بأن رؤساء الدول أو الحكومات قد تعهدوا في مؤتمر قمة الألفية ألا يدخروا وسعا من أجل تخليص الشعوب من آفة الحرب، والقضاء على الأخطار التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، والقيام بعمل منسق ضد الإرهاب الدولي ووضع حد للتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، آخذين في الحسبان كل جوانب توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

من الأمن، إلى بذر مزيد من الخوف وتحويل الموارد التي يمكن في الظروف الدولية الراهنة استخدامها بدلا من ذلك في تعزيز تقدم الدول، خاصة شعوب العالم الأكثر حرمانا، وندعم المنادين بكل هذا.

وسأشير على وجه التحديد إلى ثلاث قضايا نراها ذات أولوية من وجهة الأمنية: الإرهاب، ونزع السلاح والتنمية، والتزاماتنا في مؤتمر قمة الألفية.

بالنسبة لأولى هذه القضايا، فإن الأعمال الإرهابية المقترفة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، والتي أدانتها ورفضتها جميع الدول الأعضاء في المنظمة، قد غيرت مفاهيم الدول تجاه السياسات الأمنية الوطنية والإقليمية والدولية. ومن المسلم به أن الإرهاب هو تحد معقد وصعب وفريد، ولا يعرف حدودا ولا مبادئ، بحيث لا يمكن مكافحته بفعالية وكفاءة إلا من خلال الوحدة والتنسيق والتعاون على الصعيد الدولي، ومن خلال انتهاج تدابير توافقية وآلية تتسق مع الالتزامات الدولية المنبثقة من أحكام الميثاق والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي بصفة خاصة.

وفي هذا السياق، نؤكد إرادتنا السياسية والتزامنا الثابت بالكفاح العالمي ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونود هنا، أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، والتي نرى أنها ينبغي أن تتحول إلى مركز تنسيق لجهود المجتمع الدولي للقضاء على هذه الآفة.

واقترعنا منا بأهمية الجهود الجماعية في الكفاح المستمر ضد طيش المجموعات الإرهابية وتعصبها، نذكر بأن السلفادور ستستضيف الاجتماع الثالث للجنة المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، الذي سيعقد خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣ في سان سلفادور، والذي

الإقليمي على الاستقرار، تشارك تركيا بنشاط في الجهود المبذولة لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والتحدي المائل أمامنا هو تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠١. ونعقد أن هذا المؤتمر كان فرصة جيدة للنظر في سبل ناجعة لمكافحة تكسب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها بشكل يؤدي إلى زعزعة الاستقرار. ولذلك، أولت تركيا اهتماما كبيرا للأعمال المتصلة بمؤتمر نزع السلاح في جنيف وأسهمت في المناقشات ذات الصلة التي جرت في إطار الهيئات الأخرى للأمم المتحدة. وتحقيقا لمزيد من الرقابة الدولية الفعالة، تشجع تركيا الشفافية في نقل الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، تدعو إلى توسيع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ليشمل فئتي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتؤيد تركيا أيضا اتخاذ مبادرات مماثلة في إطار اتفاق واسنار ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ورغم الآمال في تحقيق بيئة أكثر أمنا في نهاية الحرب الباردة، فقد عانى العالم من انتشار الصراعات الإقليمية والقتال بالأسلحة، وشهد توجها يفضي إلى انتشار نظم الأسلحة المعقدة، بما فيها أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وتكديسها على نحو يسبب زعزعة الاستقرار. ويمثل انتشار هذه الأسلحة ووسائل إيصالها تهديدا جادا ومتعاضما يواجه دولنا. ورغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لوضع إجراءات شاملة وناجعة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، ما زالت بعض البلدان، وإن كانت قليلة العدد، تطور و/أو تسعى للحصول على أسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية وما يتصل بها من تكنولوجيات.

وفضلا عن ذلك، فإن التحسينات التدريجية في مدى القذائف التسيارية ودقتها تجعل التهديد بالانتشار أكثر إثارة

لقد انقضى عامان منذ إعلان الألفية، ولم تتحقق التزاماته بعد. وإذا أردنا ألا نحبط آمال الشعوب في العيش في سلام وتحرر من الخوف من العنف والحرب، لا بد أن نرقى إلى مستوى التزاماتنا، وأن نطبق القيم والمبادئ التي أُفُرت في إعلان الألفية، لا سيما مسألة التضامن والمسؤولية المشتركة في اتخاذ الإجراءات التي لن تسمح لنا بتحقيق الأهداف العريضة لنزع السلاح فحسب، بل وتحقيق الأهداف المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، وبالأخص في أقل البلدان نموا.

السيد جوسكون (تركيا) (تكلم بالانكليزية):

السيد الرئيس، في البداية، اسمحوا لي أن أقدم لكم ولأعضاء هيئة المكتب التهنئة على انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة الأولى. وأنا على ثقة من أن اللجنة سوف تضطلع بمجدول أعمالها الجسيم بنجاح بفضل قيادتكم الفذة.

تدرك تركيا أن عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح تشكل بعدا هاما في سياستها الأمنية الوطنية. ونتيجة لذلك، نولي أهمية كبيرة للوفاء بالالتزامات الناشئة عن الاتفاقات والترتيبات الدولية. ونحن ملتزمون بهدف نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وينبغي أن نسعى إلى هذا الهدف واقعيًا ومن خلال نهج متوازن يشتمل على خطوات تتصل بكل من الأسلحة النووية والتقليدية.

وفي مجال تحديد الأسلحة التقليدية، تعلق تركيا أهمية قصوى على معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، التي لا تزال تؤدي دورا هاما في البناء الأمني الأوروبي وتقدم إسهاما لا غنى عنه بالنسبة للأمن والاستقرار في منطقة سريانها وخارجها.

وإدراكا للتهديد الخطير الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان نتيجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وأثر النقل غير المشروع لهذه الأسلحة على الصعيد

تتحمل البلدان الواقعة على طرق النقل مسؤوليتها وأن تتعاون مع الموردين لمنع الوصول غير المأذون إلى هذه المواد والتكنولوجيات.

لا تقتصر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي على الأخطار الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل فحسب، بل تشمل أيضا وسائل إطلاقها. ونظرا لموقع تركيا الجغرافي المحفوف بالمخاطر، تشعر تركيا بقلق خاص بسبب انتشار القذائف التسيارية والنتائج المترتبة عليها التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، ونرى ثمة حاجة ماسة إلى اتباع نهج عالمي متعدد الأطراف لتكثيف الجهود المبذولة حاليا لمكافحة انتشار القذائف التسيارية. وتؤيد تركيا بقوة عالمية مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية وتطلع إلى عقد مؤتمر البدء في ذلك في لاهاي في تشرين الثاني/نوفمبر.

وترغب تركيا في أن تتفق جميع البلدان في منطقتها والبلدان الواقعة فيما وراء منطقتها على أهداف عدم الانتشار وأن تعمل بصورة جماعية من أجل تحقيقها. وانضمت تركيا، بعد وضع التنظيمات الضرورية للرقابة على الصادرات على الصعيد الوطني، إلى مجموعة الموردين النوويين وأصبحت عضوا في الفريق الاستراتيجي. وتتحمل تركيا المسؤولية أيضا بموجب ترتيب واسنار ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وانضمت إلى لجنة زانغر. وتكمل هذه الأعمال ما تعهدنا به من التزامات على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وكدليل آخر على سياساتنا الملتزمة بعدم الانتشار، أصبحنا بلدا من أولى البلدان الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتركيا بلد من الـ ٤٤ بلدا المطلوب مصادقتها على المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ.

للقلق، لأنها تجعل أسلحة الدمار الشامل جاهزة للاستعمال. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يوجد أكبر حشد للأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية وبرامج القذائف، مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم. ولكي نفهم سبب هذا الانتشار الشديد في الشرق الأوسط، يجدر بنا أن ننظر في الأسباب الجذرية للمشكلة من منظور أوسع. وإن أي جهد يعول عليه بهدف إيجاد حل دائم لمشكلة الانتشار في الشرق الأوسط لا بد أن يعالج مسألة القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، في المقام الأول. ونعتمد أن اتفاقات تحديد الأسلحة ونظم عدم الانتشار ستظل تكبح انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.

إننا ندرك جميعا أن كثيرا من التكنولوجيات المتصلة ببرامج أسلحة الدمار الشامل لها أيضا تطبيقات مدنية أو عسكرية مشروعة. ومع استمرار انتشار التكنولوجيا والمعرفة الفنية مزدوجتي الاستخدام على الصعيد الدولي، تتسع الآفاق أمام الإرهاب النووي والبيولوجي والكيميائي. والسهولة النسبية التي تنتج بها هذه الأسلحة، إذا ما اقترنت باستعداد بعض الدول للتعاون مع الإرهابيين والمتطرفين أو مجموعات الجريمة المنظمة، إنما تزيد من حدة قلقنا لاحتمال وقوع تلك الأسلحة، لا سيما الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، في أيدي غير سوية. ونلاحظ مع القلق عمليات النقل الجارية لأسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من مواد وتكنولوجيات. فإذا استمر هذا التوجه، فقد يصبح العملاء الرئيسيون لهذه المواد ذاهم موردين لناشرين آخرين محتملين في غضون العقد القادم.

لذلك، نعتقد أيضا بضرورة توحى جانب الحذر الشديد في عمليات نقل المواد والتكنولوجيات الحساسة إلى المناطق ذات الأهمية الخاصة، مثل الشرق الأوسط. وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن التعاون الدولي الفعال فيما يتعلق بمنع الانتشار، تكمن أساسا في البلدان الموردة، ينبغي أن

بناءة في الأعمال التحضيرية التي أحرثت في ربيع عام ٢٠٠٢ من أجل عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بهدف ضمان نجاح مؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي.

ونرحب بتوقيع المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والإعلان المشترك الذي أصدره الرئيسان بوش وبوتين بشأن العلاقات الاستراتيجية الجديدة بين هذين البلدين. ونعتبر المعاهدة خطوة إلى الأمام في جهود المجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار.

ومن شأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تبرم بحرية بين الدول في مناطق كل منها، أن يعزز السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي. وستواصل تركيا دعم إنشاء هذه المناطق كلما كان ذلك مستطاعا وذا جدوى. وفي هذا السياق نعرب عن سرورنا لأن المفاوضات بشأن وضع معاهدة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا كادت أن تكتمل. ونتطلع إلى توقيع هذه المعاهدة في المستقبل القريب.

ودأبت تركيا على الدوام على التأكيد بخاصة، على أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز نظام عدم الانتشار وآليات التحقق، ودعم تلك الأعمال. ونعتقد بأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم بدور رئيسي في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية كما أن تطبيق تلك الضمانات علميا يتسم بأهمية بالغة. وتدعو الحاجة إلى ضمانات فعالة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنع استخدام المواد النووية في أغراض محظورة. وبالمثل، تدعو الحاجة أيضا إلى ضمانات فعالة من أجل تسهيل التعاون في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بدون خطر تحويلها لأنشطة واستخدامات محظورة. وفي هذا الصدد، تؤيد تركيا التدابير الرامية إلى تعزيز فعالية وتحسين كفاءة نظام

وبفضل كوننا على دراية تامة بهذه المسؤولية الخاصة التي ألقيت على كاهلنا في خدمة الجهود الدولية لعدم الانتشار، بذلنا قصارى جهدنا من أجل المصادقة في وقت مبكر على المعاهدة. ولقد استكملت عملية المصادقة وتم إيداع صك المصادقة لدى الأمين العام في سنة ٢٠٠٠. ويقينا سيفيد التنفيذ الفعال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية وعماده المتمثل في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونعتبر أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل علامة فارقة في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية كما أنها تعد أساسا ضروريا لمتابعة نزع السلاح النووي. ولذلك، تؤيد تركيا كافة الجهود الرامية إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ في أقرب موعد ممكن. وفي هذا الصدد، شارك وزير الخارجية التركي في إصدار البيان الوزاري المشترك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ هنا في الأمم المتحدة. والآن، نود أن نجدد مرة أخرى اغتناما لهذه الفرصة، مناقشة جميع الدول التي لم توقع أو تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تبادر إلى ذلك في أقرب وقت ممكن.

وتعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي أسست المعيار العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية والتي يبلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٨٧ دولة، واحدة من أجدر المعاهدات بالملاحظة في كل زمان. لقد أسفر تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى عن جعلها سمة دائمة من سمات صرح الأمن العالمي. ولقد دأبت تركيا على كونها مؤيدا متحمسا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأهدافها النبيلة. وملتزم بصرامة بأحكام هذه المعاهدة. وأتاح مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقد في نيويورك، فرصة أولى للنظر بالتفصيل في تنفيذ المعاهدة منذ تمديدها إلى أجل غير مسمى. وساهمت تركيا مساهمة

كي يتسنى له أن يتصدى لأخطار الحاضر والمستقبل، على حد سواء. ونأمل بإخلاص أن يسود، بفضل المبادرات والجهود الجديدة، مناخ التقارب بدلا من التفرق وأن يتم التغلب على المأزق الراهن بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح.

وتعد اتفاقية الأسلحة الكيميائية اتفاقية فريدة من نوعها، بفضل أحكامها الرامية إلى حظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل وفقا لنظام صارم وفعال للتحقق الدولي والسيطرة الدولية ثم القضاء على تلك الفئة. ومنذ دخولها حيز النفاذ يدعو تزايد عدد الدول الأطراف في الاتفاقية إلى التفاؤل. لقد أصبحت تركيا طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ عام ١٩٩٧ وتلتزم التزاما صارما بأهدافها. وأدخلنا كل التعديلات الضرورية في تشريعنا الوطني لكي يفي بمتطلبات الاتفاقية. ونحاول أيضا تشجيع البلدان الأخرى ولا سيما المجاورة لنا، التي لم توقع أو تصادق بعد على اتفاقية الأسلحة الكيميائية على أن تصبح أطرافا فيها. ولقد عقدت تركيا العزم على مواصلة جهودها في المستقبل من أجل ضمان عدم انتشار تلك الأسلحة.

وبالمثل، تعد اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية أداة رئيسية لمنع استخدام المواد البيولوجية والتكسينية بصفقتها أسلحة. والإرهاب البيولوجي الذي وقع مؤخرا وظهر في شكل هجمات الأنتراكس دليل واضح على ضرورة اتخاذ إجراء حازم لمكافحة الأسلحة البيولوجية أيضا. وليس ثمة شك في أنه يتعين علينا أن نتعامل مع اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية بنشاط جديد وشعور متجدد بأهميتها الملحة. ونعلق أهمية قصوى على العمل الرامي إلى تعزيز آليات التحقق والتفتيش. وأعتقد أن الوقت قد حان لبذل قصارى الجهود لإنشاء آلية امتثال وتحقيق، على أن يتم إنشاؤها بالتفاوض في إطار تعددية الأطراف. ويتعين علينا أن نكون يقظين أيضا بشأن عالمية وفعالية التنفيذ.

الضمانات. ولقد أبرمت تركيا ذاتها وتعكف على تنفيذ بروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل ذلك الغرض. غير أن التقدم المحرز بوجه عام بشأن عدد الدول التي أبرمت ونفذت بروتوكولات إضافية أقل مما ينبغي بكثير. وفي هذا السياق، نذكر بالقرار الذي اتخذ في الدورة العادية السادسة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ونحث جميع الدول التي لم تنفذ بعد اتفاقات الضمانات الشاملة أن تبادر ذلك في أسرع وقت ممكن.

وتعتقد تركيا بضرورة أن يحتفظ مؤتمر نزع السلاح بدوره بصفته المحفل الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح. غير أن الافتقار إلى إحراز تقدم في المؤتمر خلال السنوات الأربع الماضية يعد سببا رئيسيا لخشية أملنا جميعا. ونعتقد بأنه ينبغي لنا أن نتجنب ترك انطباع خاطئ مفاده أن المؤتمر قد أصبح هيئة غير فعالة. لقد كان يجدونا الأمل في أن يمثل الوصول إلى نتيجة إيجابية في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مصدرا للإلهام في بداية دورة سنة ٢٠٠١. بيد أن آمالنا قد تبددت بسبب تفرق بعض الآراء بشأن وضع برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. وحقيقي أن المؤتمر يمكن أن يصبح ببساطة رهينة لديناميات العالم الخارجي. وهناك أيضا أوقات لا يستطيع فيها المؤتمر مواكبة التغييرات التي تطرأ على الساحة الدولية. كانت تلك هي الحالة عندما لم يتمكن المجتمع الدولي من الاستفادة الكاملة بالبيئة المواتية التي أتاحتها نهاية الحرب الباردة. والحقيقة في الوقت الحاضر هي أن الأطراف الفاعلة الرئيسية، تواصل ربما بأفضل النوايا، سعيها بطرق متفرقة من أجل تحقيق الغاية ذاتها، أي تعزيز الأمن والاستقرار العالميين في عصر ما بعد الحرب الباردة. وتلتزم تركيا التزاما كاملا بالدور الفريد الذي يقوم به مؤتمر نزع السلاح وترى أنه ينبغي للمؤتمر أن يبذل قصارى جهده

العام، صدقت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان على الاتفاقية، وقدمتها إلى جمعيتنا العامة لإقرارها النهائي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلي الدول الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد المعتوق (العراق): أشكركم على إعطائي الكلمة لممارسة حق الرد، وأنا آسف لتأخر الوقت، ولكن لا بد لي من أن أرد على ما ذكره مندوب الكيان الصهيوني، ولدي بعض الملاحظات.

أولا، إن تاريخ الكيان الصهيوني أسود في القتل والإحرام والتدمير، وممارسة الإرهاب ضد المدنيين، واستخدام كافة الأسلحة المحرمة ضدهم. وما يقوم به ضد الشعب الفلسطيني الآن لدليل واضح على هذه الأعمال الإجرامية والإرهابية.

ثانيا، إن الكيان الصهيوني لم يحترم القرارات الدولية. وقد صدرت بحقه العشرات منها، ولم ينفذ، ولم يلتزم بأي واحد منها، وخاصة جرائمه الأخيرة في الأراضي المحتلة وأعماله الإجرامية في مخيم جنين، ومنعه كل الجهات الإنسانية من إنقاذ الأبرياء والجرحى في هذا المخيم. إن الذي فعله في هذا المخيم مناف للخلق والقيم والأعراف الإنسانية.

ثالثا، إن المجتمع الدولي يعلم أن الكيان الصهيوني يمتلك ترسانة هائلة من أسلحة الدمار الشامل بناها عن طريق السرقة والتهرب، وحصل على مكونات هذه الأسلحة من شركات وعملاء منتشرين في كل العالم. ولدى الكيان الصهيوني ترسانة من الأسلحة النووية تقدر بما بين ٢٠٠ و ٤٠٠ رأس نووي. وهذا الأمر أعلنه الفني الصهيوني مردخاي فانونو الذي هرب إلى بريطانيا عام ١٩٨٦، وصرح بهذه المعلومات إلى صحيفة التايمز البريطانية. وأعطى وصفا لمفاعل ديمونة باعتباره أكبر مفاعل لإنتاج البلوتونيوم لصناعة الأسلحة النووية.

ومن شأن المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية الذي سيستأنف أعماله في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذه السنة، أن يهيئ أيضا فرصة أخرى لتعزيز النظام المتعدد الأطراف لترع السلاح وعدم الانتشار. ونأمل في أن يتوصل المؤتمر الاستعراضي إلى نتيجة ناجحة.

لقد تحقق تقدم له شأنه أيضا في مكافحة استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وبفضل الجهود المتضافرة التي تبذلها الدول والمنظمات غير الحكومية بلغ عدد البلدان التي أصبحت من الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا الآن ١٤٣ بلدا. وتركيا على دراية تامة بالمعاناة الإنسانية والخسائر البشرية التي يسببها استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد على نحو غير مسؤول وعشوائي. وحالة الأمن التي سادت في تركيا منعتها من التوقيع على الاتفاقية وقت إبرامها. وبالرغم من ذلك، وكتعبير على التزام تركيا بالأهداف الإنسانية للاتفاقية، مددت تركيا في آذار/مارس من هذه السنة وقفها المؤقت المفروض على الصعيد الوطني على تصدير ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد إلى أجل غير مسمى وأبرمت عدة اتفاقات ثنائية شتى مع بلدان مجاورة بهدف إنشاء أنظمة للإبقاء على مناطق الحدود المشتركة خالية من تلك الألغام.

ولقد أعلنت أمام هذه اللجنة في العام الماضي عن قرار حكومة بلادي القاطع بأن تصبح طرفا في هذه الاتفاقية. كما أعلنت نيتنا تلك في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ خلال زيارة وزير خارجية اليونان لتركيا. وفي تلك المناسبة، قرر وزيرا خارجية البلدين أن تركيا واليونان ستودعان في وقت واحد وثائق تصديقهما لدى الأمين العام للأمم المتحدة، بعد استكمال الإجراءات الدستورية لكل منهما. وفي هذه المرحلة، أود إبلاغكم بأن الاتفاقية قد تم تقديمها إلى البرلمان التركي للتصديق عليها. وفي ٩ أيار/مايو من هذا

بشكل غير مباشر، فاسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن أمارس حق الرد على الشكل التالي.

هناك مثل عربي يقول "اسمع تفرح، حرب تحزن". إن هذا المثل العربي ينطبق بشكل مثالي على معظم الخطابات التي يلقيها مندوبو إسرائيل في لجان الجمعية العامة. فأنتم تسمعون دائما نظريات مثالية عن نزع السلاح والسلام واحترام القوانين الدولية واحترام المدنيين وإلى ما هنالك من الأساطير التي تُظهر إسرائيل دوماً وكأنها في موقع الضحية. وعلى هذا الأساس، اسمحوا لي بأن أشرح لكم كيف أن من يستمع لخطاب مندوب إسرائيل سيفرح، ومن يرى خطواته وتنفيذاته على الأرض لن يحزن فحسب، بل وسيصاب بالخيبة أيضاً.

حدثنا مندوب إسرائيل عن نظرة خاصة لإسرائيل حيال نزع السلاح في الشرق الأوسط. وهذه النظرة باختصار، وما يريد أن يقوله مندوب إسرائيل من خلالها، ليست فرض معاهدات سلام على الدول العربية المحيطة بإسرائيل، بل فرض معاهدات استسلام، بحيث أن إسرائيل لا تتخلى عن أسلحتها إلا بعد فرض معاهدات الاستسلام هذه من موقع الاختلال في موازين القوى العسكرية. وبالطبع فإن السلام الذي تريده إسرائيل ليس سلاماً يقوم على منطلق الحق، بل هو استسلام يقوم على منطلق القوة.

ثانياً، لا يخجل مندوب إسرائيل من أن يتكلم عن الضحايا المدنيين. قبل يومين بالتحديد، قصفت، طائرة أباتشي إسرائيلية بالصواريخ مدنيين فلسطينيين أبرياء سقط منهم ١٦ قتيلاً، ويتكلم مندوب إسرائيل عن الضحايا من المدنيين! ومن منا حث من مخيلته صورة الطفل محمد الدرة الذي اغتيل في أحضان والده؟ ويتكلم مندوب إسرائيل عن الضحايا من المدنيين! وأن لا ننسى مجزرة قانا وكيف أن قوات الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان آنذاك قصفت

رابعاً، يمتلك الكيان الصهيوني شبكة كبيرة من الصواريخ التسيارية قادرة على حمل رؤوس نووية وكل أسلحة الدمار الشامل، وكذلك جهاز غواصاته مؤخرًا بهذه الصواريخ القادرة على الوصول إلى كل الأراضي العربية. كما أطلق الكيان الصهيوني سلسلة من الأقمار الاصطناعية للتجسس ضد الدول العربية، وآخرها القمر الاصطناعي "أفق ٥" الذي خصص للأغراض الاستخباراتية والتجسس ضد القدرات العسكرية العربية.

خامساً، إن الكيان الصهيوني هو الطرف الوحيد في الشرق الأوسط الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولم يخضع منشآته النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويعارض مع حلفائه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

سادساً، كل هذه الأعمال المشينة قام بها الكيان الصهيوني. ويتباكى مندوبه في هذه اللجنته على السلام المزعوم في الشرق الأوسط، الذي يريدون فرضه تحت التهديد النووي الصهيوني بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، حليفة هذا الكيان، التي تتعامل بطريقة انتقائية وتستخدم معايير مزدوجة، وتدعو إلى إخلاء العالم من أسلحة الدمار الشامل، ولكنها لا تجر الكيان الصهيوني على التخلي عن ترسانته الهائلة من هذه الأسلحة التدميرية. ولكن عكس ذلك، تطالب الولايات المتحدة الدول الأخرى بأن تفعل ذلك. لهذا، أحببت أن أوضح لكم أن الكيان الصهيوني يخرق الشرعية الدولية ولا يحترمها، ولذلك عليه ألا يتحدث عنها.

السيد عساف (لبنان): أما وقد تطرق مندوب إسرائيل في كلمته إلى بلادي، أحيانا بشكل مباشر وأخرى

أخيراً، اسمحو لي بأن أتطرق إلى نقطة أخيرة جاءت على لسان مندوب إسرائيل وهي دعوته إلى السلام وكلامه عن المثاليات في السلام. وهو أمر آخر مما يأتي في خانة "اسمع تفرح، جرب تحزن". نحن من عرض السلام في آذار/مارس الماضي على إسرائيل. نذكر مرة ثانية بمبادرة السلام العربية التي اعتمدت في بيروت عاصمة بلادي. والتي أعطت إسرائيل، شرط الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، حق الوجود وحق الاعتراف بها، وأكثر من ذلك أعطتها أيضاً العلاقات الطبيعية التي لم تنص عليها القرارات الدولية. ولكن ماذا كانت ردة فعل إسرائيل آنذاك؟ للذكرى فقط، وكان ذلك في ٢٩ آذار/مارس، دخلت الدبابات الإسرائيلية إلى مقر الرئيس الفلسطيني عرفات في رام الله. هذا كان جواب حكومة إسرائيل ورئيس حكومة إسرائيل على مبادرة السلام العربية التي عرضت في بيروت، والتي أكرر مرة أخرى، وافقت عليها الدول العربية جميعاً.

السيد إيساشاروف (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):

نظراً لتأخر الوقت، ليس في نيتي أن أحوض هنا في نقاس سياسي مكثف، لكنني أود أن أقول بالأحرى إنني فوجئت بأن العراق اختار أن يشذ عن بياني. ومع ذلك، أنا لم أشير إلا إلى السياسات التي اعتمدها ونفذتها حكومته على مر السنين. إلا أنني لم أفحاً باللغة التي اتسمت بالغلو الشديد على نحو لا يصدق والتي استخدمها الممثل العراقي تجاه بلدي إسرائيل وهل كلمة يصعب عليه حتى لفظها. وهذا أكثر من أي شيء آخر يلخص فحوى الرسالة التي حاولت أن أوجهها قبل قليل، ويوضح التحديات الحقيقية والعداء العميق الذي نواجهه في المنطقة.

أما فيما يتعلق بالوفد اللبناني، فلربما كنت أكثر سعادة لو نظروا إلى الجانب الآخر من رسالتنا ولم يسعوا إلى الجدل بشأن العديد من المسائل المختلفة. ولدنا أيضاً سجل وسلسلة من الأعمال الإرهابية التي قاسينا منها في شمال

عن عمد مركزاً للقوات الدولية التابعة لدولة فيجي، وقتلت ما يزيد على ١٠٠ مدني لبناني في ذلك الاعتداء. لقد كانوا في قاعدة تابعة للقوات الدولية التابعة لهذه المنظمة، ويتكلم مندوب إسرائيل عن الضحايا من المدنيين!

ثم ينتقل مندوب إسرائيل إلى الكلام على صواريخ أرض - أرض موجودة في جنوب لبنان. ونحن نؤكد ما سبق لحكومة بلادي أن أعلنته من أن كل هذه الأخبار ما هي إلا دعايات مغرضة وليس لها أي أساس من الصحة. ولكننا لا نستغرب ما جاء على لسان مندوب إسرائيل. نحن لا نستغرب ذلك على الإطلاق. ماذا تريدون من مندوب إسرائيل أن يقول وقد أصبحت إسرائيل اليوم معقدة. أصبحت تعيش عقداً نتيجة الهزيمة النكراء التي ألحقتها المقاومة اللبنانية بها في الجنوب. أنا لا أستغرب ما يأتي على لسانه بشأن المقاومة اللبنانية وبشأن سوق كل الحجج التي يمكن أن تدين مقاومتنا لأننا نعلم أن كل ذلك ما هو إلا نتيجة الحقد ونتيجة العقد التي تولدت لديهم في الانسحاب الهزيل الذي ألزمتهم المقاومة اللبنانية به سنة ٢٠٠٠.

كما أن مندوب إسرائيل يقول إن هناك دولا لديها قذائف باليستية. حسناً. إنه يذكرني بما يقوله سيدنا المسيح. إن مندوب إسرائيل يرى القشة في عين غيره ولكنه لا يرى الخشبة في عينه. يملكون القذائف النووية والأسلحة البيولوجية والبكتريولوجية وإلى ما هنالك. ويهددون الدول العربية بها كل يوم. ويأتي ليقول هناك دول لديها قذائف باليستية. وأكثر من ذلك، إنهم بامتلاكهم لهذه القذائف يخالفون قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن التي تلزمهم بضرورة إخضاع مؤسستهم النووية للتفتيش وللضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهم على ما تعلمون يرفضون ذلك.

٦٠ إلى ٧٣ - والنظر فيها يوم الاثنين ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

ولكي تجري مناقشة تتصف بالتنظيم ونستفيد من مرافق المؤتمرات المتاحة للجنة بصورة كاملة وفعالة، وبعد التشاور مع أعضاء المكتب الآخرين، فقد قمت بإعداد جدول زمني دلالي، بالاستناد إلى الممارسة المتبعة في اللجنة من أجل تلك المرحلة من عملها. وقد وزع الجدول الزمني الدلالي على اللجنة في الوثيقة A/C.1/57/CRP.2.

لقد اتبعت في تقديم الجدول الزمني الدلالي، الممارسة التي أقرتها اللجنة الأولى في الدورات السابقة للجمعية العامة. وأود أن أقترح إجراء مناقشاتنا بالطريقة التالية: تخصص جلسة الاثنين، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، للمسائل المتعلقة بالأسلحة النووية؛ وتخصص جلسة الثلاثاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، لأسلحة الدمار الشامل الأخرى والجوانب المتعلقة بترع السلاح من الفضاء الخارجي؛ وتخصص جلسة الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، للمسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية؛ وفي جلستي يوم الخميس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، سنناقش نزع السلاح الإقليمي وتدابير بناء الثقة بما في ذلك الشفافية في مجال التسلح، إلى جانب تدابير وآليات نزع السلاح الأخرى؛ وستناقش اللجنة يوم الجمعة، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، الأمن الدولي وما يتصل به من مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

وأود في هذا الصدد، أن أشير إلى أننا في حالة إنهاء المناقشة المقررة لأي جلسة قبل الموعد المحدد لنهايتها، سننتقل إلى المسألة التالية في جدولنا الزمني. وأرجو من الوفود أن تكون مستعدة للعمل على هذا النحو. ومن المفهوم أنه سيتم التحلي بقدر من المرونة، وستتاح للوفود فرصة معالجة أية مسألة في أي وقت إذا كانت ترغب في ذلك.

بلدنا. واليوم على وجه التحديد، حدث تفجير انتحاري آخر بالقنابل في إسرائيل. وهكذا فإنني عندما أتحدث عن الاعتداءات على المدنيين الأبرياء فإنني أعلم ما الذي أتحدث عنه. كما أود أن أدعو الحكومة اللبنانية إلى أن تحقق قدرا من الاستقرار في جنوب بلدها؛ ولربما حان الوقت لكي تقوم بتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) كما فعلت إسرائيل قبل سنتين.

السيد عساف (لبنان): نحن نصبو حقيقة إلى

السلام. وهذا ما نريده وهذا ما كررته لدى ذكر مبادرة بيروت العربية. أما فيما يتعلق بالنقطتين الأخريين اللتين تطرق إليها مندوب إسرائيل بالنسبة للضحايا المدنيين، فلن أكونا ملكيا أكثر من الملك. فالسلطة الفلسطينية نفسها دانت وتدين قتل المدنيين من الجانبين وهذا ما تفعله قرارات مجلس الأمن. ونحن لا نريد أن نزايد على إخواننا الفلسطينيين فهم الذين دانوا هذا الموضوع. أما المسألة الأخرى وهي الهدوء في الجنوب فتمثل مطلبنا، ونتمنى أن تمتنع إسرائيل وطائراتها عن اختراق الحدود والأجواء اللبنانية بشكل يومي حتى يتحقق الهدوء على الحدود اللبنانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وبذلك تكون اللجنة

قد استمعت إلى المتكلم الأخير المدرج اسمه في قائمة المتكلمين لجلسة عصر اليوم، وتكون قد اختتمت المناقشة العامة بشأن جميع بنود الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لبرنامج عمل

اللجنة الأولى وجدولها الزمني، ستشرع اللجنة في المرحلة الثانية من عملها وهي المناقشة المواضيعية بشأن مواضيع البنود بالإضافة إلى عرض جمع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال - البنود ٥٧ و ٥٨ ومن

ويتسم الجدول الزمني الدلالي، على نحو ما أشرت إليه آنفاً، بالمرونة نوعاً ما، مثلما شهدناه في الدورات السابقة، ويتفق مع القرارات التي اتخذت بشأن ترشيد أعمال اللجنة. وبعبارة أخرى، سيجمع عمل اللجنة بين مناقشة المواضيع المحددة وعرض جميع مشاريع القرارات أو النظر فيها حتى يتاح وقت كاف لإجراء المشاورات غير الرسمية والمناقشات بشأن جميع مشاريع القرارات. وأود أن أؤكد من جديد أننا سنتحلى بالمرونة وفقاً لرغبات الوفود. كما أود أن أذكر أنه سيظل بإمكان الوفود، في الجلسة الأخيرة من هذه المرحلة من عملنا، أي في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أن تقوم بعرض أي من مشاريع القرارات المتبقية. ومن المؤكد أن ذلك سيتيح للجنة وقتاً كافياً أثناء مرحلة اتخاذ القرارات من عملنا. وإنني أحث جميع الوفود بقوة على أن تبذل قصاراها لعرض مشاريع قراراتها أثناء المرحلة الثانية من عمل اللجنة في الأسبوع القادم.

وإذا لم أسمع اعتراضاً، فسأعتبر أن الجدول الزمني الدلالي لمناقشتنا المواضيع مقبول من الوفود. تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أقترح من أجل تنظيم جلسائنا المقبلة، أن تقوم الوفود بتسجيل أسمائها في قائمة المتكلمين لكل جلسة من الجلسات إذا أمكن ذلك. وإلا، فإن طلبات أخذ الكلمة ستؤخذ من مقاعد الأعضاء.

وأود أن أذكر الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي هو الساعة ١٨/٠٠ من مساء اليوم، الخميس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.